

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٨١

الخميس، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في البوسنة والهرسك

تقرير الأمين العام (A/54/549)

مشروع قرار (A/54/L.63/Rev.1)

العسكري المجتمع الدولي على التدخل بقوة سياسية وعسكرية حاسمة. وأنشأ اتفاق دايتون للسلام إطارا للعيش في سلام، ووضع الأساس للهيكل المؤسسي للبوسنة والهرسك. ويمثل إبرامه وتنفيذه التدريجي إنجازا دوليا حقيقيا.

إن نظر الجمعية العامة حاليا في الحالة في البوسنة والهرسك يتسم بعدة ملامح هامة ومحددة. ففي هذا العام تلقينا تقرير الأمين العام عن سربرينيتسا. وترحب سلوفينيا بهذا التقرير وتشيد بالأمين العام على تقريره المفصل والدقيق، وفي المقام الأول النزاهة. وقليلة هي وثائق المنظمات الدولية التي تتميز بالصدق والقوة الأخلاقية التي تميز التقرير عن سربرينيتسا.

والتقرير يشرح الخلل الأساسي في مفهوم المناطق الآمنة كما هو مطبق في البوسنة والهرسك، وأهم ما فيه افتقار المجتمع الدولي إلى الاستعداد لحماية المناطق الآمنة بصورة كافية. ويفصل التقرير الأخطار التي وقعت في التكتيكات الفعلية لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في سربرينيتسا، وسلوك الموظفين الدوليين خلال المذبحة التي جرت في سربرينيتسا وبعدها مباشرة. ويتعين ذكر الحقيقة، وهي سوف تذكر، لا في الأمم المتحدة فحسب

السيد أزبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): لقد مضت أربع سنوات منذ التوقيع على اتفاق دايتون، الذي أنهى أكثر الصراعات وحشية وتدميرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد أتت محنة الحرب معها بدروس ذات أهمية عالمية. وكانت حربا عدوانية على دولة تبرز إلى الوجود، كما كانت حربا ذات وحشية متميزة. وتم تذكير العالم مرة أخرى بأن الإبادة الجماعية - أو، كما سميت في حالة البوسنة "التطهير العرقي" - تمثل إمكانية حقيقية يمكن أن تحدث إذا فشل المجتمع الدولي في مساعدة الضعفاء والعزل أو منعهم من الدفاع عن أنفسهم.

وقد انتهت الحرب في عام ١٩٩٥ بعد سلسلة من الهزائم التي لحقت بالقوات المعتدية. وشجع تغير الوضع

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الأوروبية ذات الصلة، ابتداءً بمجلس أوروبا. فمزايها هذا الاندماج كبيرة، ونحن نحث كل المعنيين على الإسراع بالعملية الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

ثمة مهام محددة كثيرة يتعين إنجازها في المستقبل القريب. وتعتبر سلوفينيا مشكلة إزالة الألغام مشكلة ملحة بشكل خاص فهي أحد أسس عودة الحياة الطبيعية في البوسنة والهرسك. والنجاح في إزالة الألغام يتيح للجثث عوداً أكثر ملاءمة، ويساعد في استعادة النشاط الاقتصادي في البلد. وهذه بعض من أسباب إنشاء سلوفينيا في آذار/ مارس ١٩٩٨ الصندوق الاستثماري الدولي لإزالة الألغام ومساعدة ضحايا الألغام في البوسنة والهرسك. والغرض الأساسي من المبادرة غرض إنساني - وهو مساعدة ضحايا الألغام وغيرهم من ضحايا الحرب في البوسنة والهرسك. واليوم ينقضي عام ونصف عام على إنشاء الصندوق الذي أثبت بالفعل أنه أداة ناجحة لها إنجازات كبيرة وإمكانات للمساعدة في البوسنة والهرسك وأماكن أخرى في المنطقة.

العزم والتصميم ضروريان في كل جوانب بناء السلام في البوسنة والهرسك. وترى سلوفينيا أن كل من ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية وكل المسؤولين أو المشتركين في عمليات الإبادة في البوسنة والهرسك يجب أن يقدموا إلى العدالة. وإلى أن يحين ذلك ستعترض عملية المصالحة في البوسنة والهرسك عقبات كأداء. ونحن نشي على جهود المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإقامة العدل بين الناس في البوسنة والهرسك. فالعدل شرط ضروري لإقامة سلام دائم. ومن دواعي سرورنا أن نرى أن الرغبة متوفرة لدى الممثل السامي وقائد قوة تثبيت الاستقرار في استخدام سلطتهما لإنفاذ أحكام اتفاق السلام، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالامتنال لأوامر المحكمة.

ويتعلق أحد الجوانب الأخرى للجهود المبذولة لتأمين السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك بعلاقاتها مع الدول الخلف الأخرى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، التي لم يعد لها وجود. ومن الضروري إرساء هذه العلاقات على التقيد إلى الحد الأقصى بمبدأ المساواة بين الدول الخلف الخمس جميعها. فبغير التقيد الصارم بهذا المبدأ وتنفيذه الكامل لا يمكن ضمان أساس الاستقرار السياسي والحفاظ على التوازن الهش في البوسنة والهرسك. وقد تم التشديد على هذا المبدأ في كل دورة من دورات الجمعية العامة منذ إبرام اتفاق

بل وفي كل مكان آخر جرت فيه عملية اتخاذ القرارات الدولية.

كذلك يوضح التقرير عن سربرينيتسا أنه لا تزال أمامنا مهام متنوعة. فمصير الآلاف من المفقودين لا يزال بحاجة إلى توضيح. والمفقودون بشر لهم أسماء وهويات وأسر؛ وليسوا مجرد إحصاءات. وسيظل مصيرهم يلاحق الأمم المتحدة. ثم إن الأمم المتحدة يجب أن تكفل عدم تكرار الأخطاء التي ارتكبت في سربرينيتسا والمناطق الآمنة الأخرى في البوسنة والهرسك مرة أخرى في أي بقعة من بقاع العالم. والمجتمع الدولي يجب ألا يسمح أبداً لنفسه بأن يقف مكتوف الأيدي أمام الخطر المحدق بوقوع كارثة إنسانية.

وتتميز الخصائص الأخرى للمناقشة الحالية بالتقدم تدريجياً في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وأفضل مثل على هذا التقدم هو الزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك إلى نيويورك في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ومشاركتهم في اجتماع مجلس الأمن في اليوم نفسه. لقد أسفرت زيارتهم عن صدور إعلان نيويورك. وقد أعاد هذا الإعلان تأكيد التزام مجلس الرئاسة بالمهام الأساسية في تنفيذ السلام بما في ذلك تعزيز المؤسسات المشتركة وإنشاء دائرة معينة بحدود الدولة وتوفير الظروف للاستثمارات الأجنبية وإيجاد وظائف جديدة ومهام أخرى. ويمثل إعلان نيويورك والبيانات التي أدلى بها أعضاء مجلس الرئاسة في اجتماع مجلس الأمن إسهاماً سياسياً مهماً في توطيد وتعزيز السلام في البوسنة والهرسك. والبيانات علاوة على هذا تمثل رمزا قويا لحيوية مجلس الرئاسة كمؤسسة دستورية تكمن في لب الجهود الرامية إلى تعزيز الهياكل الحكومية في البوسنة والهرسك.

والميزة المحددة الثالثة للجهود المبذولة حالياً من أجل السلام في البوسنة والهرسك هي وضع وتنفيذ ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا الذي أكمل في الشهور الخمسة التي انقضت على إنشائه، الانتقال الهام من إعلان سياسي إلى آلية التنفيذ الدولية. ويتيح ميثاق الاستقرار فرصة فريدة لتعزيز الاستقرار وتوطيد السلام في البوسنة في سياق دون إقليمي أوسع. وهو بالإضافة إلى هذا يسبغ معنى محدداً على فكرة أن البوسنة والهرسك بلد أوروبي وأن الحلول العملية لمستقبلها تكمن بجلاء في عملية التكامل الأوروبي. وتؤيد سلوفينيا الجهود الرامية إلى دمج البوسنة في كل المؤسسات

بارتكاب جرائم حرب في البوسنة كجزء أصيل من نجاح تنفيذ اتفاق السلام، وأهمية دفع كافة الدول والأطراف المعنية إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة التي أنشأها مجلس الأمن لهذا الغرض.

ولا يفوتني في معرض تأكيد على ضرورة محاكمة مجرمي الحرب في البوسنة أن أشير إلى تقرير الأمين العام حول سقوط سربرينيتسا، والذي أكد على المسؤولية الرئيسية لكل من كراديتش وملاديتش المطلوبين للمحاكمة الدولية عن المذابح التي صاحبت سقوط تلك المنطقة الآمنة، والتي راح ضحيتها أكثر من ٥٠٠ ٢ فرد من سكان المنطقة من المسلمين، فضلا عن وجود آلاف آخرين في عداد المفقودين حتى اليوم. ولا شك أن هذا الحادث، واستمرار المسؤولين عنه طلقاء حتى اليوم، يمثل علامة مزعجة وحزينة في تاريخ الحضارة الأوروبية المعاصرة، وفي ضمير المجتمع الدولي بأسره.

وفي نفس الوقت، ومع التسليم بالمسؤولية الرئيسية لمجرمي الحرب عن أحداث سربرينيتسا، فإن تقرير الأمين العام، الذي نحياه على صراحته وعلى الجهد المبذول في إعداده، يشير أيضا بوضوح إلى أن مسؤولية ما وقع من أحداث هي مسؤولية مشتركة بين كل من مجلس الأمن ومجموعة الاتصال الغربية وحكومات أخرى ساهمت في تأجيل استخدام القوة، وكذلك من جانب الأمانة العامة والبعثة المعنية في الميدان. كما تعكس قراءة التقرير أخطاء واضحة وفاضحة في الحكم وتقييم الأمور وعرض وتصوير الأحداث أمام مجلس الأمن وباقي المجتمع الدولي من قبل المسؤولين وبعثة الأمم المتحدة في الميدان في مناسبات وقرارات عديدة، فضلا عن عجز وعدم مناسبة الوسائل التي قرر مجلس الأمن والدول الأعضاء اللجوء إليها في مواجهة تطور الأحداث في البوسنة عموما وفي حادث سربرينيتسا على وجه الخصوص. وهي كلها أمور خطيرة وجادة يجب على الدول الأعضاء والأمانة العامة بحثها واستيعابها وتحليل دروسها المستفادة بموضوعية وبهدف استخلاص العبرة التي تمنع تكرار مثل هذا الحدث في المستقبل.

إن قرار الجمعية العامة المطروح اليوم يشجع الأمين العام - ونحن مرة أخرى نحياه على هذا التقرير الممتاز عن حادث سربرينيتسا - ويشجع أيضا الدول الأعضاء على ذلك كله في الفقرة ١٥ من

السلام، وأصبحت له اليوم أهمية خاصة نظرا لوجود إمكانية فعلية لكفالة طابع السلام الذي لا رجعة فيه في البوسنة والهرسك.

وأود في الختام أن أشدد على أهمية مواصلة اهتمام الأمم المتحدة وجميعيتها العامة ببناء السلام في فترة ما بعد الصراع في البوسنة والهرسك. وهذه القضية، باعتبارها قضية عالمية، يجب أن تبقى موضع اهتمام أكبر هيئة سياسية في العالم، وهي الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونرجو أن يلهم مشروع القرار الذي تعتمده الجمعية العامة اليوم أعمال كل المعنيين في جهودهم لإقامة سلام عادل ودائم في البوسنة والهرسك.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): يسعد وفد مصر أن يكون ضمن متبني مشروع القرار المعني بالحالة في البوسنة والهرسك، المطروح أمام الجمعية العامة اليوم تحت البند ٤٢ من جدول الأعمال، ليس فقط للأحكام الموضوعية الهامة الواردة فيه، بل أيضا للتأكيد على أن استمرار تناول الجمعية العامة لهذا البند الهام إنما يعكس الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي، ممثلا في محفلنا هذا، لمتابعة تطور الأوضاع في البوسنة والهرسك، مثلما يعكس التزام المجتمع الدولي بدعم عملية السلام في هذه الدولة التي عانى شعبها الكثير خلال السنوات القليلة الماضية.

كما أن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار اليوم يؤكد دون شك على دور الجمعية العامة في متابعة تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ومدى التزام الأطراف المعنية بتنفيذ مسؤولياتها وفقا لهذا الاتفاق. ويبرز أخيرا تواصل دور الأمم المتحدة الذي بدأ منذ عدة سنوات والذي يعكسه حاليا تواجد البعثة المدنية والمنظمة الدولية هناك للمساهمة في جهود إعادة السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، وفي المنطقة بصفة عامة.

يستند الموقف المصري تجاه الوضع في البوسنة والهرسك إلى مجموعة من الثوابت التي أكدها اتفاق دايتون للسلام، وتمثل في العناصر التالية: أولا، ضرورة احترام استقلال وسيادة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها الإقليمية كدولة واحدة تتكون من كيانيين متعددي الأعراق؛ ثانيا، أهمية احترام الحفاظ على حقوق الإنسان في البوسنة، بما في ذلك حق اللاجئين والنازحين في العودة إلى ديارهم بسلام؛ ثالثا، ضرورة محاكمة المتهمين

الاقتصادية التي يجري تنفيذها في البوسنة والهرسك، والمشاركة بصورة نشطة في تنفيذ ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا. ولما كان بلدي يقع على ضفاف الدانوب ولأنه تضرر بالجزءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبأزمة كوسوفو في الفترة الأخيرة، فإنه يستحق المشاركة في عملية التعمير الاقتصادي الإقليمي الجارية الآن.

ومشكلة عودة اللاجئين والمشردين إلى البوسنة والهرسك ربما لا تزال أكثر المشاكل حدة. وبالرغم من الاتجاه المشجع نحو زيادة العودة الطوعية للأقليات في البلد إبان الشهور الـ ١٢ الأخيرة، فإن عودة المشردين واللاجئين لم تكن كافية، لا سيما إلى المناطق الحضرية.

ونأمل أن يسفر إنشاء لجنة مشتركة من الكيانين بتمثيل دولي لتحديد أولويات عودة اللاجئين إلى المناطق الحضرية، كما هو متوخى في إعلان نيويورك، عن نتيجة حاسمة من أجل تحقيق هذا الغرض. كذلك نعتقد اعتقاداً قوياً بأن حقوق الملكية لجميع الأقليات في البلد، سيتم استردادها.

ووفدي مقتنع بقوة بأن القيادة القوية للممثل السامي للبوسنة والهرسك وفريقه المُجرب والمتفاني تمثل شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق مزيد من التقدم في عملية السلام. وفي هذا الصدد، تقدم أوكرانيا دعمها الكامل للممثل السامي الذي عيّن حديثاً، السيد ولفغانغ بيتريتش، والذي تولى مهام منصبه في شهر آب/أغسطس الماضي. ولقد شجع وفدي بالخطوات الأولى التي اتخذها الممثل السامي بهدف الانتهاء من اتفاقات دايتون، وبخاصة، وضع مجموعة متكاملة من الإصلاحات المتعلقة بتشريعات الملكية، التي طبقت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ووضع مفهوم استراتيجي "الملكية" ومشروع قانون انتخابي. ومما لا شك فيه أن اعتماد وتنفيذ جميع هذه التدابير الحاسمة الأهمية سيسهل حل مشاكل اللاجئين وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية.

ويرى وفد أوكرانيا أن قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات تظل عاملاً أساسياً لحفظ السلام ولتوفير البيئة الآمنة اللازمة للتنفيذ المدني لاتفاق السلام. وأوكرانيا، بعد أن وضعت هذا في اعتبارها، رحبت باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٢٤٧ (١٩٩٩) الذي يأذن بتمديد ولاية قوة تثبيت الاستقرار مدة ١٢ شهراً أخرى.

المنطوق، ونأمل أن يتم تفعيل هذه الفقرة في أقرب فرصة ممكنة.

السيد يلتشكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): آذن تاريخ أوروبا الحديث أمس بالدخول في السنة الخامسة منذ التوقيع في باريس على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وإبان العام المنصرم شهدنا عدداً من الأحداث الهامة استهدفت التحرك قُدمًا بتنفيذ اتفاقات دايتون. واسمحوا لي، أولاً وقبل أي شيء، أن أشير إلى اعتماد إعلان مدريد في ١٩٩٩، والمؤتمر الخامس للمانحين المعقود في بروكسل في أيار/مايو ١٩٩٩ ومؤتمر القمة الذي عقد في سراييفو في شهر تموز/يوليه لإعلان ميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا.

ونعتبر إعلان نيويورك الذي اعتمدته مؤخرًا الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك وثيقة هامة أكد فيها الأعضاء الثلاثة مجدداً التزامهم باتفاقات دايتون وبإنشاء دولة ذات سيادة متعددة الطوائف ومندمجة في أوروبا. وإذا نفذت هذه الوثيقة تنفيذاً تاماً، فإنها ستعزز إلى حد كبير عملية السلام. فالإنشاء المبكر لدائرة معنية بحدود الدولة، وتحسين التعاون العسكري بين الكيانين، بما في ذلك تشكيل وحدات مشتركة تشارك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واستحداث جواز سفر وطني واحد، أمور تتسم بأهمية خاصة.

وفي سياق الأحداث الأساسية في ١٩٩٩، ينبغي أن نذكر أيضاً جائزة التحكيم النهائي بشأن برجكو. ونعتقد أن تنفيذ القرار المتعلق بهذه المسألة الدقيقة على نحو يرضي جميع الأطراف المعنية يمكن أن يعزز فعلاً الوحدة بين أهالي البلد ويمكن أن يصبح مشروعاً رائداً لكامل البوسنة والهرسك.

السلام في البوسنة والهرسك يمكن أن يتعرض للخطر وسيكون من الصعب التوصل إلى توطيد أسس المجتمع ما لم تُضمن عملية إعادة بناء الاقتصاد في البلاد بأكملها. وتحقيقاً لهذا الغرض، يتسم ميثاق سراييفو للاستقرار بأهمية بالغة. فهو يقدم فرصة كبيرة للبوسنة والهرسك للتعبيل بعملية إنعاشها الاقتصادي وبعملية التحول عموماً لكي تُدمج على نحو أوثق في أسرة الدول الأوروبية. وتقدم هذه الوثيقة أيضاً إطاراً إقليمياً راسخاً لإعادة البناء الاقتصادي لمنطقة البلقان عموماً. ويقف بلدي على أهبة الاستعداد للمشاركة في البرامج

إن الحرب في البوسنة والهرسك خلفت وراءها جراحا عديدة لا يمكن أن تبرا في أربع سنوات. فذلك سيستغرق وقتا أطول. والطريق أمامنا صعب، ولكنه واضح. وينبغي لشعوب البوسنة والهرسك أن تمضي قدما سعيا لتحقيق اتفاق السلام. بيد أن الدور الرئيسي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة في هذه العملية يظل لا غنى عنه.

ويعتبر وفدي مضمون مشروع القرار المعروض علينا اليوم دليلا إضافيا آخر على الالتزام الدولي بمساعدة شعوب البوسنة والهرسك في إنشاء بلد مسالم وموحد وديمقراطي ومزدهر. ومن ثم، يسر وفدي أن ينضم إلى توافق الآراء التقليدي لاعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أكرر الإعراب عن تأييد النرويج القوي لاتفاق دايتون للسلام بوصفه الأساس الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلم الدائم والتنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك. والاتفاق يمثل أيضا متطلبا أوليا أساسيا لتحقيق الاستقرار في المنطقة. والوقت الآن ليس وقت تنقيح، وإنما وقت بذل جهود جماعية مطردة لتنفيذ ما اتفق عليه في دايتون وفي باريس في عام ١٩٩٥.

إننا نقر بالصعاب المصاحبة لبناء البوسنة والهرسك بوصفها كيانا موحدًا متعدد الطوائف. ويجب أن يواجه البلد عدة تحديات في الوقت نفسه وهي، إعادة البناء في أعقاب حرب منهكة، وإصلاح النظم الاقتصادية والسياسية والإدارية. ويجب تكوين طباع مجتمع مدني جديدة تماما لدى الناس. ويمكن للمجتمع الدولي ويجب عليه أيضا أن يساعد في تنفيذه هذه العمليات الشاقة. إلا أن المهام الرئيسية لا بد من أن يحلها مواطنو البوسنة والهرسك بأنفسهم.

والمؤسسات المركزية لا تزال ضعيفة. وتشجع النرويج القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على العمل معا بغية إنشاء جهاز دولة مركزي متجانس وموحد لا يكون فيه مجال للسيطرة. ومبادئ التعددية الديمقراطية القائمة على الاحترام المتبادل للمصالح المشروعة يجب أن تحكم التعاون داخل هذا الهيكل المركزي. وتوقيع هيئة الرئاسة المشتركة على إعلان نيويورك في الشهر الماضي يمثل خطوة مبشرة بالخير في ذلك الصدد.

وبالنظر إلى أن إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة يعتمد إلى درجة كبيرة على الوفاء بجوانبه المدنية، فإن أوكرانيا على اقتناع بأن الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والهيئات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة ينبغي أن يزداد. وجهود البعثة في إرساء سيادة القانون والعدالة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وبناء المجتمع المدني استنادا إلى مبادئ الحكم الرشيد، وتلبية الاحتياجات الإنسانية، تظل ذات أهمية حيوية من أجل تحقيق السلام والاستقرار على نحو ذاتي الاستدامة في البوسنة والهرسك وفي جميع أرجاء المنطقة.

إن أوكرانيا، بوصفها بلدا مساهما في قوة عمل الشرطة الدولية، رحبت بتمديد مجلس الأمن لولاية القوة لفترة إضافية حتى منتصف سنة ٢٠٠٠.

ونحن نشيد بأنشطة السيدة إليزابيث رين التي اضطلعت بها حينما عملت ممثلة خاصة للأمين العام ومنسقة لعمليات الأمم المتحدة في البوسنة. وأود أيضا أن أرحب بتعيين خلفها، السيد جاك بول كلاين، لشغل ذلك المنصب. إن خبرته التي اكتسبها مباشرة، في كل من شؤون منطقة البلقان عموما وبصفته النائب الرئيسي للممثل السامي في البوسنة والهرسك خاصة، تعطينا الأمل في تحقيق المزيد من النجاح.

ولا يسعني إلا أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قام به الأمين العام والأمانة العامة بتقديم تقرير شامل وشجاع حقا عن سقوط سربريننتسا (A/54/549). وقد صدم وفدي حقا بالحقائق الفظيعة التي ورد تفصيلها في تقرير الأمين العام عن الظروف التي سادت في عام ١٩٩٥ في سربريننتسا وزيبا وما حولهما. ولا يراودنا شك في أن مسؤولية مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية في إقليم البوسنة والهرسك مسؤولية لا يمكن التنصل منها، مهما طال الوقت الذي انقضى على ارتكابها. فهو لا يجب عاجلا أم آجلا أن يواجهوا المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأهم شيء بالنسبة لنا في ذلك التقرير كان اعترافه بالمسؤولية المشتركة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره عن السماح للأحداث باتخاذ مسارها المأساوي، وخلاصاته بالنسبة للمستقبل، استادا إلى العبر المستفادة، بغية كفالة عدم تكرار حالات الفشل هذه في المستقبل.

بحريتهم يمثل إهانة لكرامة شعب البوسنة والهرسك. وتضم النرويج صوتها إلى المتكلمين السابقين في طلب التعاون الكامل مع المحكمة. وهذا أمر أساسي لعملية المصالحة ولتنفيذ اتفاق السلام.

وتقرير الأمين العام عن سربرينتسا يوضح حقائق قاتمة. وتود النرويج أن تشيد بالأمين العام على مبادرته وعلى الوضوح الذي كُتب به التقرير. ويؤكد التقرير مرة أخرى ضرورة الأخلاقية لتقديم المتهمين بجرائم حرب إلى العدالة في لاهاي.

إن هذا الشهر، كانون الأول/ديسمبر، يوافق نهاية رئاسة النرويج لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيث تولت ذلك المنصب خلال سنة مليئة بالتحديات، في منطقة البلقان على الأقل. وفي البوسنة والهرسك، واصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنشطتها في ميادين بناء الديمقراطية، والانتخابات، وحقوق الإنسان، والاستقرار الإقليمي.

واتساقاً مع توصيات مجلس تنفيذ السلام، أكدت الرئاسة النرويجية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الحاجة إلى تقديم مساهمات لتعزيز عملية السلام وبناء مؤسسات ديمقراطية ذات توجه سوقي، وعلى ضرورة أن تتولى السلطات في البوسنة والهرسك على نحو متزايد المسؤولية عن المهام التي يضطلع بها المجتمع الدولي في الوقت الراهن. وقد تم إحراز تقدم، ولكن ما يقلق الرئاسة هو أن الخلافات السياسية الأساسية لم تحسم حتى الآن. وفي الآونة الأخيرة اتخذت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبقية المجتمع الدولي خطوات نشطة لتهيئة المجال لإحراز مزيد من التقدم في البوسنة والهرسك. والمرحلة المقبلة ستكون حاسمة. وما تقوم إليه الحاجة الآن هو أن يتولى المسؤولون المنتخبون زمام عملية السلام ودفعها إلى الأمام بأنفسهم.

وتجاربنا في جنوب شرقي أوروبا تبين الحاجة إلى وجود نهج متكامل لمنطقة البلقان. وبالتالي ارتأت الرئاسة النرويجية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تدرج بين المجالات الهامة ذات الأولوية المساهمة في وضع تدابير إقليمية في سياق ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا. والنرويج تلتزم بتقديم الدعم النشط المتواصل لتحقيق أهداف ميثاق الاستقرار، حتى بعد انتهاء رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن المجتمع الدولي كان سخيا في دعمه للبوسنة والهرسك. ومنذ عام ١٩٩١ وفّرت النرويج ٣٠٠ مليون دولار في شكل مساعدة إنسانية ومساعدة للتعمير في منطقة البلقان، وتم ذلك بصفة رئيسية في البوسنة والهرسك. إضافة إلى ذلك، ظلت النرويج عبر السنين من بين المساهمين الرئيسيين بالأفراد في عمليات حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) في البوسنة والهرسك. ويدل ذلك على التزامنا بعملية السلام وبتحقيق مستقبل أفضل وأكثر أمناً وازدهاراً للشعب البوسنة والهرسك. والتزامنا لا يزال ثابتاً. وفي الوقت نفسه، وكما جرى التوضيح في الاجتماعين الأخيرين لمجلس تنفيذ السلام، نرى أن دعم المجتمع الدولي ليس دعماً بلا حدود ولا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

وعملية السلام في البوسنة والهرسك لم تبلغ بعد مرحلة إدماة نفسها بنفسها. وينتاب النرويج القلق إزاء الأدلة على روح الإعاقة المنظمة على مستويات سلطة البلديات في الحكومة. وتؤيد النرويج جهود الممثل السامي لكفالة الامتثال لاتفاق السلام وللتصدي للقوى المعيقة في الكيانات. والنتائج الأولية للعملية المشتركة لتثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية في موستار تظهر بوضوح أن عملية السلام تظل معرضة للخطر. وهذا يؤكد ضرورة التعاون والتنسيق على نحو وثيق تحت رعاية الممثل السامي.

ورغم التقدم المحرز فيما يتعلق بعمليات عودة لاجئي الأقليات في السنة الماضية، لا يزال يتعين القيام بالكثير. وتظل المشاكل قائمة في بانيا لوكا وسراييفو، على سبيل المثال. وخطة الممثل السامي لتنفيذ قانون الملكية خطوة هامة إلى الأمام في نهج عملي أعمق في تناول مسألة عودة اللاجئين. وستواصل النرويج دعم التدابير العملية لتنفيذ عملية العودة. ويجب بذل جهود أكبر لإنشاء اقتصاد سوقي نشط، وإزالة الآثار المتبقية عن نظام الاقتصاد المخطط السابق، ولتشجيع الاستثمارات الخاصة. وتشيد النرويج بجهود وحدة مكافحة الاحتيال في مكتب الممثل السامي وتحث السلطات في البوسنة والهرسك على العمل عن كثب مع الممثل السامي.

إن بقاء الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الدولية بحقهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب يتمتعون

المقبل للفرق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وبالمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن.

ويسعدني أن أشير إلى أنني تشجعت بالآراء المفتوحة والصريحة التي استمعت إليها، وبالاستعداد المعلن للإسهام على نحو بناء في البحث المتواصل عن حلول عملية للتغلب على النقاط الشائكة الرئيسية، على أساس المفاوضات البناءة والمرونة والتوفيق. وإنني لمقتنع بأنه أمكن إحراز تقدم يعول عليه.

ولكننا وصلنا أيضا إلى طريق مسدود بشأن بعض القضايا الحرجة. ولا شك في أن مسار العمل هذا مسار غاية في الطموح كان موضع ترحيب وتأييد من جميع الدول الأعضاء على امتداد السنوات الست الماضية. وهو قضية نبيلة تمس قلب وروح ونجاعة منظمتنا.

وأ أسرة الأمم المتحدة لديها الكثير لتعتز به إذ أن شعلة التغيير والتجدد في الأمم المتحدة ما زالت مشتعلة على الرغم من تقلبات المفاوضات المتعددة الأطراف، ومن المشاكل المعقدة للسياسة العامة. ويقول هذا أرى أن الدول الأعضاء ليس على استعداد تام الآن لإجراء مفاوضات مكثفة والتوصل إلى صفقة نهائية. بدلا من ذلك، يتوقع مني الآن أن أواصل المشاورات إلى ما وراء هذه المرحلة، مع مراعاة الاجتماع المقبل للفرق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أعتزم أن أدعوه إلى الانعقاد في أوائل عام ٢٠٠٠. لذلك لا أتوقع أن نحز أية نتائج ملموسة من هذه المناقشة في هذا الوقت. ومع ذلك، فإنني سأستمع إلى أية أفكار أو مقترحات مفيدة من المتكلمين.

وفي هذا الصدد، طلبت إلى نايبين قديرين من نواب الرئيس، هما السفير جون دي سارام، الممثل الدائم لسري لانكا، والسفير هانز دالغرين، الممثل الدائم للسويد، أن يستمرا في العمل وتكرما بتلبية طلبي هذا.

وأود أن أعرب عن إعجاب بأسلافي الجديرين بالثناء وعن امتناني لهم كونهم مفاوضين مخلصين ومحاورين ماهرين، فلولا قيادتهم لما تسنى التوصل إلى هذا المعلم الهام.

وأود مرة أخرى أن أركز هنا على حتمية الحاجة إلى إجراء مشاورات محددة المواعيد فيما بين رئيسي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

وقبل الشروع في اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المعروض علينا، أود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار A/54/L.63/Rev.1، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية والسنغال وكندا وهولندا.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.63/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار بصيغته المصوبة شفويا؟

أعتمد مشروع القرار A/54/L.63/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ١٩/٥٤).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٢ من جدول الأعمال.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان تمهيدي موجز عن البند ٣٨ من جدول الأعمال. لقد شعرت بالحاجة إلى الادلاء بهذا البيان حتى نتدبر بعض المسائل التي تمخضت عنها المشاورات المستفيضة التي أجريتها حول هذا الموضوع مع الدول الأعضاء.

بإطلاق عملية الإصلاح وإعادة التشكيل والتحول الديمقراطي في الأمم المتحدة في كليتها، بما في ذلك، على وجه التحديد، إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، تكون الدول الأعضاء قد قبلت فكرة التغيير، واسترسالا في هذه الفكرة، ينبغي أن أضيف أن هذا القبول أصبح الآن التزاما مشتركا. وأثناء المشاورات التي أجريتها، لمست تأكيدا متكررا على ذلك الالتزام، ولم أتبين أي دليل على عكس ذلك. وقدمت لي الدول الأعضاء أفكارا ومقترحات كان الغرض منها مساعدتي وأعواني في التحضير للاجتماع الذي أعتزم عقده في أوائل العام

لقد أحطت علما بجميع تلك الحجج وأمعنت النظر فيما هو أفضل شيء للأمم المتحدة. وفي النهاية، كونت رأيي بصفتي رئيسا للجمعية العامة. وأعتقد بأن المناقشة ستكون مفيدة للجميع. علاوة على ذلك، فعلت ما فعلت لضمان إحراز التقدم وتعزيز الشفافية. وإنني على اقتناع بأننا نكسب ولا نخسر من توفير فرصة أخرى للدول الأعضاء في الجمعية العامة لمناقشة هذا البند في الجمعية دون وصفات أو شروط أو تفضيلات مسبقة: فلا حلول سريعة، ولكن لا لمفاوضات لا نهاية لها على غرار مفاوضات جولة أوروغواي المضنية. وأرى أنني على حق عندما انظر إلى قائمة المتكلمين الطويلة الذين طلبوا الكلمة في إطار البند ٢٨ من جدول الأعمال.

وفيما نتطلع إلى المستقبل، تقف الأمم المتحدة على مفترق طرق تاريخي، ويطلب منها أن تواجه الألفية الجديدة بروح من الوحدة والثقة وبعزم متجدد على إيجاد عالم أفضل. وما نفعه هنا ينبغي أن يستلهم تلك الرؤية. وأناشد جميع الوفود أن تستغل هذه الفرصة لتقدم أفكارا وآراء بناءة تساعدنا على المضي بالعملية إلى الأمام بما يعود بالفائدة على الجميع. وبهذا يحدوني الأمل في أن تتمكن الوفود من أن تفكر تفكيراً شاملاً بغية تقريب اليوم الذي نستطيع فيه أن نضع اللمسات الأخيرة على الصفة النهائية.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بمناشدة جميع الوفود أن تتكرم بالتعاون معي أيضا وبمساعدة مكثبي في الإعداد للاجتماع المتوخى الذي سيعقده الفريق العامل في أوائل عام ٢٠٠٠. وسأكون ممتنا لكم فردا فردا. واجتماع الفريق العامل يجب ألا يتناول سوى المواضيع والمسائل المتعلقة مباشرة بالبند، ويجب أن يتجنب بأقصى طاقته الدخول في مناقشة عامة أخرى.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي على ملاحظاتكم الاستهلالية، وعلى قراركم بمناقشة هذا البند في المناقشة العامة.

إن الأمم المتحدة كإنسان، خلقت وولدت وواصلت النمو ونضجت وهي تحاول في نهاية المطاف أن تؤخر الشيخوخة. والطفل السليم تنمو جميع أعضاء جسمه بالتناسب. واختلال النمو يمكن أن يشكل خطورة

الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمن العام بغية كفالة تنسيق أفضل ودعم متبادل في جميع الأوقات.

ومعروض على الجمعية تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، الوارد في الوثيقة A/53/47. وغني عن القول إننا جميعا نوافق على الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وتوسيع نطاقه من جميع الجوانب حتى يعبر ذلك الجهاز الحيوي الدولي عن التغييرات الحاصلة في العالم الحديث ويستجيب لرغبات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بروح من المساواة والعدالة. والصعوبة تكمن في كيفية تحقيق ذلك وفي كيفية أن تكفل هذه التغييرات المساواة والتمثيل والشفافية والفعالية وهي أمور نريدها جميعا.

إن الإبداع البشري الجماعي أوجد الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. وذلك الإبداع ما زال قائما هنا، لا بل هو أفضل من ذي قبل. وما نفتقد إليه اليوم هو الإرادة السياسية. والمسلم به أن هذه المسألة واحدة من أصعب المسائل الشائكة التي تواجهها منظمنا اليوم، ولكن يمكننا أن نعمل على نحو أفضل لإحراز التقدم. لقد سعيت إلى الوقوف على آراء وفود عديدة، واستكشفت السبل والوسائل العملية التي يمكننا من السير إلى الأمام بشأن هذه المسألة الصعبة التي يتضح أنه لا يمكن تحاشيها وهي ذات أهمية قصوى لجميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره.

لقد أعربت بعض الوفود عن تحفظاتها عن عقد الجمعية لهذه الجلسة. وأكدت بقوة أنه بدون اتفاق على الصيغة النهائية، فمن شأن الممارسة برمتها أن تكون ضياعا للوقت وغير مثمرة. وثمة وفود أخرى أصرت بنفس القدر من الاندفاع، على أن من الأهمية القصوى بمكان منح الوفود فرصة في هذه المرحلة لإعادة تأكيد دعمها للأمم المتحدة، بما في ذلك، تحديدا، لإعراب عن آرائها بشأن التمثيل العادل وبشأن توسيع عضوية مجلس الأمن، خاصة في نهاية القرن وعشية ولادة الألفية. ومصادقية الأمم المتحدة ليست في الميزان فحسب، بل إن هذا سيكون أيضا أفضل سبيل لمساعدة الرئيس والمكتب بشأن المسائل الهامة التابعة للمجموعتين الأولى والثانية، فضلا عن مسألة ممارسة حق النقض.

دولي واحد فقط تبرر أطول مناقشة حول إصلاح مجلس الأمن.

إن الملكة الفكرية للفريق العامل المفتوح باب العضوية تشير الإعجاب وتكفي لاستحداث عدد من الحلول المقبولة إذا كانت هناك رغبة سياسية في ذلك. وقد قلنا إن الوقت قد حان للانتقال من التناقش إلى التفاوض واتخاذ القرارات. والمناقشات الحالية تدور حول نفس الأفكار، مع ابتكارات أقل مما يجب. وفي عام ١٩٩٧ شكل ما سمي باقتراح رجالي الأساس السليم، وإن لم يكن بالضرورة الأساس الوحيد، للبدء في مفاوضات. فقد تلمسنا فيه كل العناصر الرئيسية التي تؤيدها أكبر أغلبية يمكن تحقيقها دون إحجاف بالنتائج النهائية للمفاوضات. وأرى أن تحركاتنا الدائرية قد تقودنا مرة أخرى إلى لب ذلك الاقتراح.

لقد أعربنا عن موقف ليتوانيا إزاء جميع جوانب الإصلاح، وكان ذلك مؤخرا في ردنا المكتوب على رسالة الرئيس السابق الموجهة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية وإلى رئيس الجمعية العامة، السيد أوبرتي، في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وموقف ليتوانيا لم يتغير ولا يحتاج إلى تكرار مفصل. وهو يحتفظ بمرونة بالنسبة للهدف المشترك. والعنصر الأساسي في هذا الموقف هو البحث عن حلول توفيقية يمكن التوصل إليها بشأن جميع المواضيع، حتى أصعبها. وحددت ليتوانيا المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى حلول توفيقية، وقدمت حلولاً ممكنة، تتضمن زيادة عدد أعضاء كل من الفئتين، وحجم مجلس الأمن، وآلية الاستعراض، والتناوب الإقليمي، وحق النقض، وكل ما عدا ذلك.

وبإيجاز، تؤيد ليتوانيا، ضمن جملة أمور، هذه العناصر: زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن إلى حوالي ٢٤ عضواً؛ وزيادة عدد أعضاء الفئتين، ومقاعد دائمة جديدة للبلدان الصناعية والنامية، وتناوب إقليمي للمناطق التي توافق على هذا المفهوم، واستعراض فعال، وإضفاء المزيد من الصبغة الديمقراطية والشفافية بصفة مستمرة على أساليب عمل مجلس الأمن، وتقليص حق النقض وإلغاؤه في نهاية المطاف.

والمناقشات في الفريق العامل المفتوح العضوية كشفت عن تبلور واضح في الآراء بين أغليبتين ساحقتين بشأن معظم هذه القضايا. وعلى سبيل المثال،

كبيرة. والنمو العادي للبدن أن لم يصحبه التطور الواجب للعقل، يؤدي إلى الإعاقة، وهي عبء ثقیل على المجتمع.

وإن كانت الجمعية العامة جسماً ومجلس الأمن العقل تصبح لدينا حالة طبية من النمو المتواصل للجسم وجمود العقل. والأمم المتحدة تواجه واقعا يزداد تعقيدا دون أن تكون لديها قدرات أقوى لمواجهة. إننا في هذه الحالة، ليس لدينا حالة إعاقة، إلا أن الحالة تشير القلق.

ولا أقصد من هذه المقارنة أن أكون مهاجماً. فأفضل العقول تعمل في المجلس. والمشاكل لا تنجم عن نقص في الفطنة، بل عن أسباب هيكلية تنبع من قضايا التمثيل. وفي هذا العام بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ١٨٨ دولة فأضفنا ثلاثة مقاعد إضافية في الجمعية العامة ولجانها. وفي قاعة مجلس الأمن توجد مساحة مادية أكبر، ولكن رغبة في النمو أقل. وهذه هي المشكلة.

لقد طال انتظار إصلاح جذري في مجلس الأمن. وكان من الواجب إصلاحه حتى قبل أن نبدأ هذه المناقشة قبل ستة سنوات، وهذا الواجب أكثر إلحاحاً اليوم. وكان بعضنا يرجو أن يحدث شيء قبل انتهاء القرن ولكن شيئاً لم يحدث. وهذا لا يعني أن لدينا قرناً آخر للمناقشة. فالحاجة إلى الإصلاح ملحة، وهذا ليس فقط لأن الدول تود أن تكون في المجلس على نحو أكثر توازناً أو لضرورات أطول. فتحسين عمل المجلس يؤدي أيضاً إلى استجابات أسرع وأفضل لتهديدات الأمن التي تعرض حياة الآلاف للخطر.

لقد ظلت معضلة توسيع عضوية مجلس الأمن تعرض منذ وقت طويل على أنها التمثيل ضد الكفاءة. وهذا وضع خاطئ. فليس هناك تناقض بين التمثيل والكفاءة. بل على العكس، إن العلاقة المتبادلة بينهما علاقة إيجابية. والدفع بأن التوسيع الواجب لمجلس الأمن يعزز فعالية حجة لا يمكن دحضها. والعضوية المتوازنة على وجه صحيح وعادل تعطي شرعية أكبر للمجلس، وبالتالي سلطة أقوى واحتراماً أكثر له في جميع أنحاء العالم. وفي أحيان كثيرة جداً، لم يتسن حسم صراعات بسبب تجاهل الأطراف المتصارعة لقرارات جيدة من مجلس الأمن. وإنني أصر بشدة على اقتناعي، الذي أعربت عنه هنا في العام الماضي، بأن الوفورات الناتجة عن حسم أزمة واحدة فقط أو صراع

العضوية. وأوافق على ملاحظاتكم واستخلاصاتكم الحكيمة بأكملها. فهي تبين نهجا دقيقا وملتزمًا لعملنا، ووفد أيرلندا يوافق عليه موافقة تامة.

وإذ أكمل بياني، أود أن أهنئ سلفكم السيد أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، وكذلك السفيرين دالغرين ودي سارام، نائب رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، على العمل الرائع الذي اضطلعوا به بالنيابة عنا. والتقرير الذي ننظر فيه اليوم هنا ثمرة جهدهم كما هو ثمرة جهودنا الجماعية الرامية إلى تسجيل عمل الـ ١٢ شهرًا الماضية.

وبالنسبة لمن هم خارج هذه القاعة، ممن لم يسعدهم الحظ بالمشاركة في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية، فإن التقرير نفسه لا يتضمن إلا بعضًا من المعرفة الواسعة، والتحليل، والأحداث، وحتى روح الدعاية التي تجلت في كثير من الاجتماعات. وينبغي لنا أن ندرس المرفقات الـ ١٤ المرفقة بالتقرير، فضلًا عن المرفقات المرفقة بالتقارير السابقة، بغية التعرف على قدر من عمق مناقشاتنا.

ومما يؤسف له أنه لا يوجد سجل لما خلفه الزملاء المغادرون للفريق من حكم وأفكار بشأن العملية، ولا بالطبع لجوهر عمل الفريق. ومع ذلك، فإن التقرير، وخاصة في الفصل المعنون "ملاحظات عامة" - وهو ابتكار يجد منا الترحيب - يطرح بعض النقاط المفيدة ليس فقط بالنسبة للموضوعات التي لا تزال أشد إثارة للخلاف، ولكن، وبشكل أكثر أهمية، بالنسبة لعناصر يمكن أن تكون مفيدة في إعطاء قوة دفع لعملنا المقبل.

وبالتالي، هل نستطيع بعد ست سنوات منذ إنشاء الفريق العامل أن نقول إننا أحرزنا بعض التقدم؟ وهل صرنا أقرب إلى إيجاد صيغة تحظى بمستوى التأييد الذي حددناه، كحد أدنى، في قرار الجمعية ٣٠/٥٣؟

ورداً على هذه الأسئلة، أعتقد أن النقطة الأولى التي أود إثارتها أن الفريق العامل قد غطى بعمله مرة أخرى مساحة واسعة تماماً. وقد أحدثت سلسلة الأسئلة التي طرحها المكتب والواردة في رسالة بعث بها رئيس الفريق العامل عدداً كبيراً من الردود الشفوية والكتابية، بما فيها بعض الردود الصادرة عن وفود لم يسبق أن أعربت عن مواقفها بصورة كاملة. ومستوى التفصيل

نعلم أن الدول التي تعارض زيادة عدد الأعضاء عن ٢١ عضواً لا تزيد على دولتين أو ثلاث. وأهمية الدعوة المعارضة لزيادة أعضاء المجلس زيادة كبيرة لا ترجع إلا إلى تهديد حق النقض، الذي يساندها - وهذه صعوبة أخرى من صعوبات الإصلاح.

ومن المثير للاهتمام أن مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية كانت أفضل ممارسة تبين أن حق النقض بال. فقد وصفت الدول الأعضاء مراراً وتكراراً التناقض المؤسف الذي يشكل فيه حق النقض نفسه العقبة الرئيسية في إصلاح حق النقض. وفي الحياة الواقعية، عادة ما تدعى الدساتير التي تديم نفسها بأنها غير ديمقراطية، والحكام الذين لا يسمحون بتعديل سلطاتهم أو بتحدّيها، بأنهم غير ديمقراطيين. وبالمقاييس على هذا المعيار، فإن حق النقض ليس أكثر ديمقراطية. والجانب الأسوأ له أنه يحكم العلاقات بين الدول من خلال أهم وثيقة دولية، وهي ميثاق الأمم المتحدة.

وهناك ثلاثة أسباب على الأقل لإلغاء حق النقض. أولاً، أنه غير ديمقراطي من ناحية المبدأ وفي جميع الظروف. وثانياً، أنه أسىء استخدامه واستخدم في حالات لا تتصل بصون السلم والأمن الدوليين. وثالثاً، حتى إذا استخدم وفقاً لما نص عليه الميثاق، فإنه لم يساعد مطلقاً على إرساء السلام في أنحاء العالم، بل أدى إلى الخسارة في الأرواح، كما حدث في حالة رواندا.

لقد تكلمت بتفصيل أكبر عن حق النقض ليس لأنه العقبة الرئيسية في سبيل الإصلاح فحسب، بل لأنه يؤثر كذلك على عملية الإصلاح نفسها. ويجب في نهاية المطاف إيجاد حل لهذه المعضلة، ومن الأفضل إيجاد حل في أقرب وقت.

لقد بذل أسلافكم، سيدي، جهوداً كبيرة لإحراز تقدم في الفريق العامل. فأوجدوا جواً يشجع الممارسات الفكرية، وتراثاً من الأفكار الجيدة. والآن نحثكم على تهيئة مناخ مؤاتٍ لإحراز النتائج. ولهذا، سنقدم لكم دعمنا الكامل والنشط.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالملاحظات الاستهلاكية التي أبديتها الآن، سيدي، بعد اتصالاتكم تمهيداً لمناقشة اليوم ولعملنا مستقبلاً في الفريق العامل المفتوح

ينبغي له أن يوجه اهتمامه إلى الجوانب التي يمكن، بشيء من العمل الشاق، أن ينشأ فيها اتفاق.

واسمحوا لي أن أكون من بين أول المتكلمين الذين يؤيدون بإخلاص هذا النهج. فبالتركيز على الموضوعات التي يمكن تقريب وجهات النظر بشأنها، يمكننا، كما أعتقد، أن نستعيد ما نحن في أمس الحاجة إليه من الاحساس بالزخم. وهذا قد يساعد على دفعنا صوب مجموعة متكاملة من التدابير التي يمكن أن يتبلور حولها اتفاق عام.

غير أن النجاح في تحقيق ذلك الهدف سيتطلب تفاهما بيننا بشأن كيفية معالجة الموضوعات الهامة للغاية التي لا يزال التوصل إلى حل لها بعيدا؛ ومسألة حق النقض، على سبيل المثال، تقفز إلى الذهن مباشرة. وهذا الموضوع المعقد، والعاطفي أحيانا، ظل في صميم مداولاتنا خلال السنوات الست الماضية. وهو يلقي بظلاله على الطريقة التي يصل بها مجلس الأمن إلى اتخاذ القرارات ولذلك فقد استغرق زمنا طويلا جدا من عمل الفريق العامل. وقد اختار العديد من المتكلمين في المناقشة العامة لهذه السنة موضوع حق النقض باعتباره إحدى أهم المسائل التي تتعين معالجتها في سياق إصلاح مجلس الأمن. وهو، كما نسلم بذلك جميعا، يمثل إحدى أصعب المسائل في معالجتها بسبب الحساسية السياسية الملازمة لها.

وعندما كنا نفكر بشأن إسهامنا في مناقشة اليوم، فكرنا أيضا في اختيار موضوع حق النقض باعتباره يستحق دراسة مفصلة في السنة المقبلة. واسمحوا لي أن أذكر بأن أيرلندا، بالإضافة إلى مجموعة من البلدان الصغيرة والمتوسطة، عملت من أجل اقتراح خطوات يمكن أن تساعد على تقييد استعمال حق النقض خطوات لا تقتضي تعديل الميثاق.

ويعتقد الوفد الأيرلندي على نحو راسخ أنه ما لم يكن هناك بعض التقييد لاستعمال حق النقض، فإن عملية إصلاح مجلس الأمن لن تكتمل وستكون عرضة للنقد العلني على نحو مبرر.

ولكن لدى إمعان النظر قد يتضح أن مسألة حق النقض ليست أكثر المسائل ملائمة لأن يكرس لها اهتمام مغالي فيه إذا أردنا أن نشجع على البحث عن جوانب

الذي ورد في هذه البيانات هو الذي يمثل تطورا ملحوظا.

ويعتقد وفدي أن هذا النوع من الإجراءات كان عمليا ومفيدا بأن شجع الوفود على الرد بطريقة مركزة على بعض الأسئلة الرئيسية التي يجب أن نواجهها إذا أردنا تحقيق تقدم ملحوظ. وقد ساعد أيضا، على الرغم من أن ذلك ربما لا يكون بصورة نهائية، على إظهار مستوى التأييد الموجود لمختلف الإصلاحات المقترحة، بما في ذلك الإصلاحات المتعلقة بقضايا رئيسية مثل زيادة إحدى فئتي العضوية أو الاثنتين معا، وبالطبع، حق النقض.

وتأمل أيرلندا في أن تنظر الوفود التي لم ترد بعد على الأسئلة في إمكانية أن تفعل ذلك قبل أن يعاود الفريق العامل عقد اجتماعاته. وأنا واثق من أن ردودها ستكون موضع الترحيب منكم، سيدي، وستمكننا جميعا من التقدير على نحو أشمل لشواغل وألويات أكبر عدد ممكن من الوفود. ولا تزال هناك اختلافات جوهرية في الرأي بين العضوية بشأن مواضيع رئيسية - مواضيع، كما اعترف التقرير على نحو صائب، تؤثر على المصالح الحيوية للدول. ولذا فإنه سيكون من الصعب المضى صوب التفاوض بشأن إبرام صفقة شاملة حتى يتم التوصل إلى تفاهم سياسي بشأن التصدي لهذه الأمور.

لا يمكن أن يشك سوى قلة في أن الحاجة إلى الإصلاح لا تقل الآن إلحاحا عما كانت عليه قبل ست سنوات. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية للغاية المتمثلة في فتح اجتماعات المجلس، سيكون من الخطأ تجاهل الإصلاحات الأكثر جوهرية التي لا تزال الحاجة قائمة إليها. وهذه المناقشة التي يشارك فيها اليوم أكثر من ٧٠ متكلما، دليل واضح على اهتمام العضوية والأهمية التي توليها لها.

وقد أعربتم، سيدي، في الاجتماعات التي عقدتموها معنا خلال الأسابيع القليلة الماضية، عن القلق إزاء المآزق الذي نجد أنفسنا فيه. إن عجزنا عن إيجاد حلول، أو حتى إحراز تقدم متواضع بشأن المسائل الأكثر تعقيدا وحساسية محبط بالفعل ويوحى بافتقار جهودنا على نحو خطير إلى الزخم. وقد ذكرتم لبعضنا أنه عندما يستأنف الفريق العامل اجتماعاته في السنة الجديدة،

"تفاحة في اليوم"، بأن مناقشة مفتوحة في كل شهر ستجعل وحدها غير الأعضاء سعداء وأصحاء.

وشهدت السنة الماضية نماذج من الإجراءات المضطلع بها خارج إطار مجلس الأمن. وهذا يؤدي إلى اضمحلال سلطة المجلس وإلى تناقص دوره المتفرد بموجب الميثاق عن صون السلم والأمن الدوليين. وإن زيادة عضوية المجلس، لا سيما إذا شملت أعضاء دائمين جددًا، كما ترى أيرلندا أنها ينبغي أن تشملهم، لن تمنع ذلك من أن يحدث مرة أخرى. إلا أن زيادة العضوية إذا شفعها إصلاح آلية صنع القرار - بما في ذلك، بطريقة أو أخرى، حق النقض - فإن خطر حدوث ذلك سيقبل كثيرًا.

ومن الحيوي لمجلس الأمن أن يخدم بعد إصلاحه مصالح المنظمة برمتها وليس من المنظور الضيق لفرادى أعضائها. وكلما أسرعنا في إكمال عملية الإصلاح هذه، ازدادت قدرتنا على بلوغ ذلك الهدف.

وفي اضطلاعكم سيدي، بهذه المهمة، بوسعي أن أطمئنكم على الدعم الكامل والفعال من الوفد الأيرلندي.

السيد كمالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): في عام ١٩٤٥ أعلن مؤسسو الأمم المتحدة في الميثاق، عن إيمانهم "بما للأمم كبيرها وصغيرها... من حقوق متساوية". وأقاموا المنظمة على "مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها". وما برحنا اليوم نقدر المبدأ القاضي بأن الدول متساوية في السيادة. وعلينا أن نسلم في الوقت ذاته، بأن الدول المختلفة لها خصائص مميزة تؤثر في تقرير إسهامها في صون السلم والأمن الدوليين.

لكننا يجب أن نذكر أنفسنا أيضا بأن أعضاء الأمم المتحدة قد عهدوا إلى أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما إلى الأعضاء الخمسة الدائمين، بواجب رسمي يتمثل في العمل على منع الحرب وتعزيز السلم. فالمادة ٢٤ من الميثاق تنص على:

"يعهد الأعضاء إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

يتحقق فيها الاتفاق بصورة أيسر. ونحن لا يمكننا أن نتجاهل الموضوع - فهذا لن يكون مقبولا لدى وفدي ولدى العديد من الوفود الأخرى - ولكن يمكننا أن نوجه اهتمامنا بصورة مفيدة إلى المسائل التي يمكن التوصل إلى اتفاق عام بشأنها على نحو أيسر.

ومسألة إجراء استعراض دوري لأي قرارات تتخذ تمثل أحد الجوانب التي يمكن استكشافها على نحو مفيد. وهناك اتفاق عام على إدراجها كجزء أساسي في أي صفقة إصلاحية. والاتفاق بيننا بشأن نطاقها ومضمونها يمكن أن يشكل تدبيرا مفيدا لبناء الثقة من شأنه تيسير التوصل إلى توافق في الآراء في جوانب أخرى. وأمل أن نتمكن أيضا من النظر في مواضيع أخرى في هذه المجموعة من المواضيع التي لم يعتمدها المجلس بعد، ومنها على سبيل المثال المادتان الحادية والثلاثون والثانية والثلاثون من الميثاق.

إن أساليب عمل المجلس والموضوعات المدرجة في إطار المجموعة الثانية ثبت قطعا أنها تمثل أرضا أكثر خصوبة لإيجاد اتفاق بيننا. وقد سلّمتُ بالابتكارات التي اعتمدها المجلس في أن جعل إجراءاته أكثر شفافية ومشجعة لزيادة مشاركة البلدان غير الأعضاء في المجلس. وعندما ننظر مرة أخرى في العمل الذي أنجز في إطار المجموعة الثانية، ينبغي أن ندرج هذه الابتكارات.

وقد زاد عدد المناقشات المفتوحة في مجلس الأمن بصورة كبيرة للغاية، حتى خلال الفترة القصيرة التي أمضيتها هنا. وكانت بعض هذه الجلسات ذات قيمة متفاوتة. وهناك مسألة استرعت انتباهي هي أنه من غير اللائق نوعا ما في حق البلدان غير الأعضاء أن يعتمد المجلس البيانات الرئاسية التي تمت مناقشتها مسبقا، في نفس يوم الجلسة المفتوحة. فهي على هذا النحو تكون قد أعدت واتفق عليها دون أن تؤخذ في الاعتبار الآراء التي يطرحها غير الأعضاء في مساهماتهم في المناقشة المفتوحة.

وقد وجه أحد الزملاء المغادرين، في بيانه الأخير للفريق العامل، تحذيرا حكيما وصحيا عندما قال إنه يتعين على المجلس ألا يصبح جمعية عامة ثانية. ودعا أيضا إلى المزيد من المناقشات التوجيهية، التي يعتقد أنها تساعد في صياغة قرارات المجلس. وإنني أوافقته تماما. ويجب ألا نتظاهر، على غرار التعبير الشائع

وهناك مناطق معينة من العالم، وخاصة في أفريقيا، يبدو فيها مجلس الأمن بالفعل كما لو كان غير مكترث وكجسم جامد لا حراك فيه لا يستيقظ لاتخاذ إجراء إلا عندما تصبح الصراعات الدائرة في العالم وحشية ودموية. بحيث لا تخطئها عين ووسائل الإعلام التي تمارس الانتقائية بدورها، بما لها من تأثير على الرأي العام العالمي.

وتكمن الصعوبة بالنسبة لمجلس الأمن في أنه أنشئ أساسا بنية معلنة مفادها التصدي لصراعات ما بعد الحرب العالمية الثانية بين الدول. وفي العقد الماضي، وجد مجلس الأمن نفسه مضطرا للتصدي لصراعات دارت بين الدول بعد انتهاء الحرب الباردة. ومع تزايد هذا الشكل الجديد من التهديد الموجه للأمن العالمي وللسلم والاستقرار الدوليين، يتعين تجهيز مجلس الأمن بعد اصلاحه لمواجهة المتطلبات الجديدة الملقة على عاتقه، ويتعين أن يكون قادرا على أن يكيف نفسه للحقائق الجديدة في الألفية الجديدة.

ومن الواضح أن محاولة إصلاح مؤسسة حصينة مثل مجلس الأمن مسألة يكتنفها التعقيد. وربما يرى بعض الوفود أن من الأفضل قبول الأمر الواقع بدلا من محاولة تغييره. غير أن الوضع العالمي يسمح بالتغيير ويهيئ بكل وفد أن يرتفع فوق مستوى المصالح الوطنية. ونحن جميعا بحاجة إلى الزام أنفسنا بواجب إعداد الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين.

وتؤيد جنوب أفريقيا الموقف الأفريقي المعروف جيدا والقاتل بأن مجلس أمن يتمتع بالشرعية يجب أن يكون أكثر تمثيلا من الناحية الإقليمية، وينبغي أن يشمل عضوين دائمين على الأقل من أفريقيا. ونود أن نوضح أيضا بأن الأعضاء الجدد في مجلس الأمن المصلح ينبغي أن يشاركون في الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الحاليون.

ويعترف وفدي ويسلم بالخطوات الهامة التي اتخذت على مدى السنوات الست الماضية لجعل أساليب عمل المجلس أكثر شفافية وأكثر قابلية للمشاركة. وإننا نرحب في هذا الصدد بالجهد الذي بذله مختلف رؤساء مجلس الأمن لتحسين مشاركة الأعضاء غير الدائمين في أعمال المجلس. وفي حين أن مشاركة الأمانة العامة

ومن الواضح أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فعلت ذلك بناء على تفاهم مؤداه أن أعضاء مجلس الأمن، وبخاصة الأعضاء الدائمين، سيعملون بالنيابة عن الجنس البشري ومن أجل الصالح المشترك لجميع الدول الأعضاء. والذين وافقوا على انشاء مجلس الأمن أدركوا المسؤولية الخاصة التي يصفها الميثاق قائلا

"... أداء هذه الواجبات، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها... المبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر".

إن الديمقراطية قيمة مقدسة في جنوب أفريقيا وفي كل مكان من العالم. والرئيس مبيكي في كلمته عند بداية الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، أوضح أن

"مجرد انتشار الديمقراطية في جميع أنحاء العالم يعني التزاما أكبر فيما بين الدول بحل الصراعات الوطنية والدولية بالوسائل السلمية". (A/54/PV.4، ص ١٠)

ويعتقد وفدي أن الديمقراطية تتطلب إتاحة المساواة في الفرص المتعلقة بالتمثيل والمشاركة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة نموذجا لمثل هذه المساواة الأساسية. ولهذا السبب ينبغي أن يكون مجلس الأمن مؤسسة تتمتع بالشجاعة على ممارسة الثبات على المبدأ والارادة السياسية في العمل من أجل التوصل إلى نظام ديمقراطي في العلاقات الدولية. ونقتبس أيضا من السيد مبيكي،

"وإذا كنا بالفعل ملتزم التزاما جادا بتحقيق هذه الأهداف الهامة المتمثلة في إحلال السلام والديمقراطية في العالم، حينئذ ليس لنا عذر بأن نرجئ أكثر فأكثر عملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة على نحو معقول". (المرجع نفسه)

ولا يزال لمجلس الأمن دور ضروري يتعين عليه أن يضطلع به في مجال صون السلم والأمن الدوليين ويتحتم على مجلس الأمن، نظرا لمسؤوليته الخاصة عن قبول التحدي المتمثل في صون سلام البشرية جمعاء، أن يحافظ على سلطته المعنوية وشرعيته في العمل لصالح جميع الدول الأعضاء. وإلا فإن إجراءاته قد ينظر إليها على أنها تنحرف في اتجاه معين بفعل ممارسة القوة.

والسفير جون دي سارام، الذين أعبر لهم جميعا عن امتناني.

يعرف الأعضاء أن وفدي يرأس فريقا من ١٠ بلدان، يسعى إلى التوصل إلى صيغة لاصلاح مجلس الأمن تقوم على تجميع وجهات نظر أكبر عدد ممكن من الوفود، ولا يضمن في الوقت ذاته تحقيق أية مطامح خاصة. وموافقنا واقتراحاتنا معروفة جيدا ولن أكررها الآن. وفي حين أن السنوات الست من العمل في الفريق العامل مفتوح العضوية قد لا تكون قد أسفرت عن تحقيق تقدم، فإنها مكنتنا على الأقل من معرفة مواقف واقتراحات جميع المشاركين.

والسيف الذي كان مسلطا على عملنا قد رفع أثناء الدورة الثالثة والخمسين: فباعتماد القرار ٣٠/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أزيلت الجمعية الخطر المتمثل في امكانية أن تعتمد الاصلاحات من جانب أغلبية غير تمثيلية وبذلك استبعدت الى الأبد كل أسباب انعدام الثقة - المبالغ فيها في رأيي - التي كانت تشوب مناقشاتنا. ولذا فإن وفدي مقتنع بأنه لن تترتب فائدة جمّة من وراء عودة الفريق العامل المفتوح العضوية للاجتماع من جديد لاجراء مناقشة عامة من المحتمل أن تكون مكررة.

ولكن يبدو لي، سيدي، أنكم أوضحتم لنا الطريق باستهلال المناقشة الراهنة بمشاورات غير رسمية مع ممثلي البلدان أو مجموعات البلدان. وربما أقترح، تمشيا مع بيانكم الافتتاحي اليوم، مواصلة هذه المشاورات وتوسيعها بحيث يمكننا عندما يستأنف الفريق العامل المفتوح العضوية أعماله أن نصبح قادرين على تناول المواضيع المحددة على الفور. ولنفس السبب، أود أيضا أن أقترح مواصلة الأمر الذي بدأ أثناء الدورة الثالثة والخمسين، وإن يكن على استحياء؛ أي وضع استبيان ييسر لنا فعلا تحديد مجالات الاصلاح التي يبدو الاتفاق بشأنها ممكنا. ولم يرد على استبيان العام الماضي إلا ٣٠ وفدا، لأن الكثيرين اعتبروا أنهم قد أوضحوا مواقفهم شفاهة في الفريق العامل ولذا فإن الرد المكتوب لم تعد له ضرورة.

ولكنني أعتقد أن الرد المكتوب ضروري حقا. لأن عمل الفريق العامل المفتوح العضوية لا يتابعه إلا الوفود التي لديها العدد الكافي من الأعضاء ولديها ما يكفي من الوقت للمشاركة. وفي العام الماضي أحرزنا تقدما ملحوظا

والوفود الأخرى ذات الخبرة في المناقشات العلنية والاحاطات الإعلامية ممارسة مفيدة جدا، فإننا نرحب على الأخص بمزيد من الانفتاح فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن. فما زالت تعقد جلسات كثيرة غير رسمية للمجلس خلف الأبواب المغلقة.

والنظام الداخلي المؤقت للمجلس ضروري لتشغيل مجلس الأمن بسلاسة. إلا أننا، نأمل ألا يظل هذا النظام مؤقتا وأن تجعل الاجراءات من عمل مجلس الأمن أكثر شفافية.

على الرغم من كثرة المناقشات التي جرت في هذه الفترة، أصبح من الواضح أن التفاصيل المتعلقة بالاصلاح، وليس المبادئ، هي التي تشوش عمل تلك الهيئة. ونأمل أن تبدي الدول الأعضاء خلال هذه الدورة مرونة ورؤية سياسية حتى يمكننا دخول الألفية الجديدة مسلحين بالأمل في إيجاد مجلس أمن أكثر مصداقية وأكثر شرعية. ويرى وفدي أنه سيكون من أكثر الأمور مدعاة للأسف، أن نواصل هذه المناقشة للعام السابع ثم نظل نناقش نفس الموضوعات التي طرحت في السنة الأولى.

وفدي على استعداد دائما للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع هيئة المكتب في محاولة زحزحة هذه العملية بعيدا عن المكان الذي توقفنا فيه سنوات عديدة. ونرى أن ذلك يقتضي ممارسة الارادة السياسية الجمعية من جانب جميع الدول الأعضاء لإضفاء المغزى والفعالية على التطلعات النبيلة نحو المساواة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وما زلنا مستعدين لتقديم أي مساعدة في هذه العملية.

السيد آدم (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكركم، سيدي، عن تنظيم هذه المناقشة. وأنا أعلم أن هذا القرار لم يكن قرارا بديهيا، وأنكم أمعنتم النظر في الوسيلة المثلى لإعطاء دفعة جديدة للمناقشات، التي نعترف مضطرين، بأنها لم تثمر الكثير من حيث النتائج الملموسة.

ولكنكم لا تبدؤون من لا شيء: فلديكم أساس تبنون عليه، بفضل أسلافكم في رئاسة الجمعية، ولا سيما السيد ديدييه أوبيرتي، ونائباه في رئاسة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضاء والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، السفير هانس دالغرين

خصه الكثير منا ومن أسلافنا قبلنا بالرؤى الخيالية المبهرة، أن نحتفل في السنة بمناسبات خاصة متنوعة. وهنا في الأمم المتحدة، سوف نعقد قمة الألفية التي نأمل أن تمنحنا الرؤية الجماعية المشتركة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين على أرفع المستويات السياسية. كما نأمل أن نستعرض المؤتمرات العالمية الرئيسية مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن ومؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين، وبطبيعة الحال، فإن البعض منا يأمل في أن توفر الألفية لنا قوة الدفع للتوصل إلى اتفاق على صفقة نهائية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

والواقع أننا عملنا بشق الأنفس مدة ست سنوات منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وغير ذلك من المسائل المتصلة بمجلس الأمن - حققنا نجاحا محدودا. ومع أننا ما زلنا ملتزمين فرادى وجماعة بإيجاد حل شامل يجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا، وفعالية، وشفافية، فإن الوفود بدأت تصاب بالكلل ويستنزفها تكرار المناقشات، إذ أننا ظف وندور في حلقات مفرغة في محاولة للتقريب بين الاختلافات الرئيسية.

لقد سبق لوفدي أن أدلى ببيانات مختلفة في الماضي وأوضح كل أوجه التناقض واللبس التي لا بد من حلها قبل أن يبدأ إصلاح مجلس الأمن، ولن نخوض فيها اليوم مرة أخرى. إلا أننا نرى أنه لما كان الجنس البشري على مدى التاريخ قد قسم الزمن إلى أسابيع يتألف كل منها من سبعة أيام، وقضى اليوم السابع في الراحة، فربما كان علينا بالمثل أن نفكر في قضاء العام السابع من عملنا في وقفة استراتيجية. ولا يعني هذا التوقف أننا قد تخلينا عن الأمل في إصلاح مجلس الأمن. فيوم الراحة، مثل اليوم السابع، قد يوفر لنا الفرصة لالتقاط الأنفاس، وشحن طاقتنا، وتصفية أذهاننا، والعودة إلى النقاش بنظرة جديدة وب نشاط متجدد.

وكي لا يساء تفسير اقتراحنا على أنه استخفاف بانجازات الفريق العامل، اسمحوا لي أن أسجل هنا بوضوح أنه حدثت تحسينات ملحوظة عديدة فيما يتعلق

بتشجيعنا الحصول على المدخلات من البلدان التي كانت تلتزم الصمت سابقا. وفي اعتقادي أن استعمال الاستبيان على نطاق واسع من شأنه أن يمكن الوفود الأصغر حجما من المشاركة بصورة عادية بأن تجعل مواقفها معروفة. وهذه العملية لن تؤدي فحسب إلى مزيد من الوضوح، وإنما ستسهم أيضا في إضفاء طابع شمولي على هذه المهمة، وستوفر قوة دفع جديدة نحن بحاجة إليها. وبدون قوة الدفع هذه، سوف ننزلق ثانية إلى الروتين ونستحق الاسم المستعار الذي أطلق علينا وهو "الفريق العامل المفتوح العضوية الذي لا نهاية لمهمته".

عندما خاطب نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية بلجيكا السيد لوي ميشيل الجمعية العامة في ١٩٩٩/سبتمبر، قال إن مؤسسة مجلس الأمن يتهددها خطر فقدان الاحترام وقد تتخلى عن سلطتها تدريجيا إذا لم يجر إصلاحها بحيث تراعي حقائق العالم المعاصر. ويترتب على الفشل في الإصلاح خطر شعور الدول الأعضاء بالاستياء واللامبالاة.

وهناك مواضيع ترى بعض الدول الأعضاء أنها لا تمس؛ وحق النقص مثال على ذلك صحيح، من الناحية القانونية، أن الأعضاء الدائمين في المجلس يمكن أن يعرفوا أي إصلاح لحق النقص إلى ما لا نهاية. وقد يصبح ذلك قانونا ولكنه وضع لا يمكن الدفاع عنه من الناحية السياسية، وهناك إصلاحات أخرى قد تكون أسهل تحقيقا. وبعضها تمت ممارستها بالفعل بدون الحاجة إلى إجراء إصلاح فعلي. وأشهر الأمثلة على ذلك، تعاظم الانفتاح وتحسين الوصول إلى مناقشات المجلس بالنسبة للدول المعنية. وأعتقد أن باستطاعتنا إعداد نص بسرعة معقولة يعبر عن التقدم الملموس المحرز في أساليب العمل. وهناك مسائل أخرى لم تدرس بما فيه الكفاية، مثل المسائل المتعلقة بالاستعراض الدوري لعضوية المجلس. وهو موضوع له أهمية فائقة حتى نضفي علي هيكل المجلس ما يحتاج إليه من مرونة ومصداقية. لذلك علينا أن نواصل عملنا دون أفكار مسبقة ودون أن نستبعد شيئا.

وأعرب عن أمني الصادق، سيدي، في أن تبدأ آفاق الإصلاح في نهاية الأمر بشكل ملموس وتضع في ظل رئاستكم في مطلع الألفية الجديدة.

السيدة فو (سنغافورة) (تكلت بالانكليزية): بعد أقل من شهر سنشهد منعطفا تاريخيا لهذه الألفية. ويفرض علينا بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، الذي

قدمه مؤخرا وزير خارجية ألمانيا. فقد قال السيد جوشكا فيشر في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة:

"مجلس الأمن، وفقا للميثاق، يعمل بولاية من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ونيابة عنها. بيد أن تلك الدول لم تتمكن حتى اليوم من معرفة لماذا تمارس دولة من الدول حق النقض. فهذا ليس غير ديمقراطي وغير شفاف فحسب، بل إنه يجعل من الأسهل أيضا على الدول أن تمارس حق النقض إزاء مشروع قرار من جانب واحد بسبب مصالح وطنية لا مصالح دولية. وإن إلزام دولة ما بأن توضح للجمعية العامة سبب استخدامها حق النقض ضد مشروع قرار سيزيد من صعوبة استخدامها له، ويحز بالنتيجة تقدما كبيرا نحو استخدام حق النقض بصورة أكثر مسؤولية." (A/54/PV.8، ص ١٣)

ويحدونا الأمل في أن ينظر الأعضاء الدائمون الذين يتمتعون بحق النقض بجدية في هذا الاقتراح المتواضع. وهذا، رغم كل شيء، لا ينطبق إلا على حق النقض عندما يمارس فعلا، والذين شاركوا في مجلس الأمن يعرفون أن "حق النقض المحمول في الجيب"، أو التهديد باستخدام حق النقض، يوجد حالة من عدم التكافؤ في مجلس الأمن. وفي ذات الوقت، لاحظ الكثيرون أن امتلاك حق النقض أصبح مع تطور النظام الدولي يضيف في كثير من الأحيان مركز الدولة العظمى، بينما كان العكس هو الصحيح عندما أنشئت الأمم المتحدة. ومن أجل تقليل الانقسام بين واقع النظام الجيوسياسي الراهن وتوزيع السلطة في مجلس الأمن، فإن مما يخدم قطعاً مصالح من لديهم الكثير الذي يخشون ضياعه أن يستخدموا حق النقض بمنتهى الحذر.

وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد وفدي أيضا على نحو راسخ بأن الحقوق يجب أن تمضي يدا بيد مع المسؤوليات. والحقوق التي يطلق لها العنان، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بحق له من القوة ما لحق النقض، لن تؤدي إلا إلى الفوضى. ولذلك ينبغي أن تجري مناقشة دقيقة وصريحة للمسؤولية الخاصة التي ينطوي عليها التمتع بحق النقض. وبالمثل، فإن إصلاح مجلس الأمن لن يحدث حتى تتضح أولا امتيازات ومسؤوليات الأعضاء الدائمين الجدد. والغموض المتعمد بشأن هذه المسائل والمحاولات الرامية إلى إيجاد فئات مختلفة من العضوية الدائمة، بما

بشفافية مجلس الأمن وأساليب عمله على مدى السنوات الست الماضية؛ ولا شك أن تلك الشفافية وذلك التحسن هما النتائج التي تمخضت عنها مناقشات الفريق العامل. وتتضمن القائمة غير الوافية لهذه التدابير: الإعلان في يومية الأمم المتحدة عن جدول أعمال المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته؛ وتعميم التوقعات الشهرية لبرنامج عمل المجلس وخطة عمله المؤقتة على جميع الدول الأعضاء؛ والاحاطات الإعلامية التي يقدمها رئيس مجلس الأمن لغير الأعضاء في المجلس حال انتهاء المشاورات غير الرسمية؛ والتقديرات التحليلية التي يقدمها أعضاء مجلس الأمن في آخر فترات رئاستهم، التي تدرج أيضا في التقرير السنوي الذي يرفعه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة؛ والاجتماعات الدورية. التي تعقدها الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام؛ والمناقشات الموجهة المفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وبطبيعة الحال الابتكار الأخير المتمثل في عقد جلسات إحاطة إعلامية خاصة لمجلس الأمن يحضرها غير الأعضاء في المجلس، الذين يمكنهم أن يطلبوا حضور هذه الجلسات.

وعلى الرغم من أن هذه الابتكارات ليست مثالية، فإنها تقرب تحقيق رغبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جعل مجلس الأمن شفافا وخاضعا للمساءلة. إن كل جوانب التقدم هذه التي أحرزت فيما يتعلق بموضوعات المجموعة الثانية لا تتسم بعدم الأهمية بأي حال، ويجب ألا تستبعد باعتبارها ذات أهمية ثانوية بالنسبة للاتفاقات المتعلقة بموضوعات المجموعة الأولى. فتحسين أساليب عمل مجلس الأمن يقطع شوطا بعيدا تجاه زيادة فعاليته وشفافيته، والأمر الأكثر أهمية، أنها تزيد بذلك شرعية مواقف مجلس الأمن. وشرعية مجلس الأمن مسألة مهمة، وخاصة لبلدان صغيرة مثل سنغافورة، لأنها تضع الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مكانهما الصحيح في نظام صون السلم والأمن الدوليين.

ويمكن أيضا تعزيز شرعية مجلس الأمن بالاستخدام الأفضل لحق النقض. وعلى الرغم من أننا نتفهم رغبة بعض البلدان في أن ترى حق النقض وقد ألغي تماما، وندعم موقف حركة عدم الانحياز المتمثل في أنه، كخطوة أولى، ينبغي ألا ينطبق حق النقض إلا على الإجراءات المتخذة في إطار الفصل السابع من الميثاق، فإننا لا نتوقع أن يتحقق أي من الأمرين في المستقبل القريب. وما نراه واقعا وقابلا للتحقيق هو الاقتراح الذي

فإنه ما من دولة ستمنع إصلاح مجلس الأمن عندما تكون الظروف الجيوسياسية ملائمة. وخوفنا الوحيد يتمثل في أن العمل بشكل تعسفي للتوصل إلى توافق في الآراء لصياغة صفقات ملفقة على أساس مواعيد نهائية مصطنعة لن يكون في مصلحة الأمم المتحدة ونحن ندخل الألفية الجديدة، بل سيحطم الأمم المتحدة. ولذا فإنه لا يسعنا إلا أن ندعو إلى التحلي بالصبر، بالنظر إلى خطورة القضية المتنازع عليها.

السيد بولس (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي سعيد للغاية، سيدي، بأن أدرجتم هذه المناقشة في البرنامج. وهناك الكثير مما ينبغي لنا أن نناقشه. إذ لا يزال إصلاح مجلس الأمن واحداً من أهم البنود في جدول أعمالنا، وكما لاحظتم، يجد قراركم بعقد هذه المناقشة تبريره الكافي في الاهتمام غير العادي الذي حظيت به، بإدراج أكثر من ٧٠ وفداً لأسمائها في قائمة المتكلمين اليوم.

وقد أحرز تقدم حسن في الفريق العامل المفتوح باب العضوية في دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين، شمل اعتماد مجموعة من الملاحظات العامة في تقرير الفريق العامل لأول مرة. وعلى الرغم من أن مسألة التوسيع لا تزال معقدة، بل وصعبة، وخاصة في الفئة الدائمة، فإن هناك اتفاقاً واسعاً بشأن ضرورة إصلاح طرائق صنع القرار في المجلس. بل إننا نذهب إلى المدى الذي نقول فيه إن هناك اتفاقاً عاماً بشأن ضرورة الحد من حق النقض إذا لم يمكن إلغاؤه. وقد اتفق أيضاً على أن مسألة زيادة عضوية المجلس تتضمن النظر في مسألة حق النقض.

ولا يمكن كذلك إغفال الأثر الإيجابي لمناقشتنا في الفريق العامل على ممارسات مجلس الأمن. فقد شهدنا خلال السنة الماضية زيادة في الجلسات المفتوحة وتطوير صيغة للجلسات المغلقة، سمحت للدول من غير أعضاء المجلس أن تحضر الإحاطات الإعلامية الهامة، مثل الإحاطة المتعلقة بسيراليون في الأسبوع الماضي. ولذلك فإن المناقشة التي تصحب مساعيها الرامية في الفريق العامل إلى إيجاد اتفاق عام بشأن مجموعة متكاملة من الإصلاحات، لها قيمتها الجوهرية الخاصة.

فإن لم يكن إلا لذلك السبب فحسب، لأنه سبب هام، يشعر وفدي بالقلق إزاء الاقتراح الرامي إلى الحد من

في ذلك مفهوم التداول على المقاعد الدائمة، لن يؤدي إلا إلى استدامة المأزق الذي يواجهه الفريق العامل.

وننتج عن المأزق الذي تسبب فيه رفض النظر بجدية في مسألة حق النقض أننا صرنا نردد نفس الحجج المطروقة والبالية سنة تلو الأخرى. وعلى هذا الأساس نقترح أن يمضي الفريق العامل في فترة سبات شتوي لمدة سنة. فالعديد من ذوات الدم الحار تمضي فترة سبات خلال أشهر الشتاء لتحافظ على طاقتها وتستعد لحالة نشاطها عندما يبدأ الربيع. وبالمثل، يمكننا أن نضع الفريق العامل في حالة سبات لمدة سنة ليستعد لإجراء مناقشة أكثر تركيزاً وبأفاق جديدة للمستقبل.

وفي تحليلنا، سيكتمل إصلاح مجلس الأمن بسرعة وببساطة متدفق عندما تصبح الظروف الجيوسياسية مهيأة. والدخول في حالة سبات لن يمنع ذلك من الحدوث، مثلما أن الحيوانات التي تظل نائمة تماماً يمكن أن تخرج من السبات سريعاً بطاقة حيوية متفجرة عندما تصبح الظروف الخارجية ملائمة. ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار أنه لكي يكون الجهاز الأساسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين فعالاً حقاً، يجب أن يعكس الترتيب الجيوسياسي الجديد، وليس العكس. وإننا، دون التقليل من أهمية هذا الجهاز بأي حال، نذهب إلى المدى الذي نقول فيه إنه ليس من مهمتنا هنا في الجمعية العامة أن نصيغ الترتيب الجيوسياسي الجديد للقرن الحادي والعشرين أو أن نقرر صورته. فما من كمية من المناقشات الذكية والمعالجة الفكرية في نيويورك يمكن أن تحدث التوافق في الترتيب المائع للنموذج في هذه المرحلة من عملية العولمة. وقد شهدنا تهميش مجلس الأمن في وقت سابق من هذه السنة، عندما وقف مشلولاً في وجه الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في كوسوفو. وبالمثل، فإننا في مناقشتنا لإصلاح مجلس الأمن نغفل وقائع العلاقات الدولية المتطورة مما يعرضنا للخطر.

إن مجرد إمكانية ألا تكون هناك مناقشة في هذه الدورة للجمعية العامة قد فسرنا البعض بأنها تقلل من مستوى تطلعاتهم. وكذلك ربما يفهم خطأ اقتراحنا بأن يكون الفريق العامل في سبات لمدة سنة. ولذا اسمحوالي أن أعلن بصورة قاطعة التزامنا بإيجاد سبل مجدية وفعالة لإصلاح مجلس الأمن بغية زيادة طابعه التمثيلي، وشرعيته، وفعالته، وخضوعه للمساءلة وتحمله للمسؤولية. وعلاوة على ذلك، كما ذكرت في موضع سابق،

وإننا نرى أن إعادة تشكيل المجموعات الإقليمية ربما كان أحد المفاتيح الأساسية لإصلاح مجلس الأمن عموماً، كما فعل في آخر إصلاح أجراه في ١٩٦٣. وينبغي أن تستهدف إعادة التشكيل تصغير حجم كل مجموعة وجعلها أكثر تمثيلاً. ومن شأن ذلك أن يحسن من إمكانيات الانتخاب لجميع الدول الأعضاء التي ترغب في ذلك، وأن يساعد المنظمة لكي تصبح أكثر ديمقراطية.

ونرى أن التصدي لمسألة التوزيع الجغرافي يساعد في معالجة المسائل التي ظهر حتى الآن أنها مستعصية على الحل. وهذا لن يمس بأي شكل من الأشكال الهدف الهام المتمثل في زيادة تمثيل البلدان النامية أو زيادة التمثيل من جانب بعض الأعضاء الأكبر مساهمة، إذا كانت تلك رغبة الدول الأعضاء.

وإننا نتطلع إلى مواصلة الإسهام في مناقشتنا المثمرة في الفريق العمل بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي وامتنانه للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، وبخاصة للسفيرين دي سارام ودالغرين على إدارتهما بمهارة وتفان مداولات الفريق العامل أثناء العام المنصرم.

قليلة هي المسائل التي نظرت فيها منظماتنا في السنوات الأخيرة واستطاعت أن تستقطب مثل هذا القدر من الاهتمام أو مثل هذه المناقشة المشبوبة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. ومسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية هي في الواقع أكثر المسائل دقة وتعقيداً. فهي تنطوي على آثار قانونية وسياسية واستراتيجية ذات وزن كبير، إذ أنها تؤثر على جهاز من أجهزة الأمم المتحدة ذي أهمية حيوية، حيث تناط به مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي يؤثر فيه التفاعل الدقيق بين مصالح الدول، مما يضر أحياناً بقضية صون السلم والأمن الدوليين نفسها التي يفترض فيه أن يعززها.

ولهذا فإن الدراسة التي بدأت قبل ست سنوات، لا يمكن لها، بحكم طابعها ذاته، أن تؤدي إلى تحقيق التقدم الذي كان يأمله الجميع. وبالرغم من ذلك، كان لها ميزة تسليط الضوء على العديد من الآراء المتعلقة بإصلاح المجلس وإتاحة المجال أمام أولئك الذين كانوا

مناقشاتنا في الفريق العامل أو تقييدها. فنحن نعتبر مناقشة الفريق العامل العامة للموضوعات عنصراً قيماً في مداولاته. ولذلك فإننا، وباحترام كبير، نطالب بإلحاح بإجراء مناقشة عامة في بداية مداولات الفريق العامل، وفقاً للممارسة السابقة.

وفيما يتعلق بالاقترح الذي قدمه الممثل الدائم لبليجيكا قبل عدة دقائق والذي ينص على إجراء مشاورات غير رسمية مع عدد من البلدان المختارة تسبق اجتماعات الفريق العامل، أود أن أقول إن مبدأ الشفافية الأساسي يتطلب استمرار المناقشات في محفل الفريق العامل المفتوح باب العضوية نفسه.

إن عنوان هذا البند يتضمن مفهوم التمثيل المنصف. وأثناء عملنا حتى الآن، كانت مناقشة هذه الفكرة تركز بصورة رئيسية على ضرورة تمثيل البلدان النامية بصورة أكبر لكي يجسد ذلك على نحو أفضل عضوية الأمم المتحدة اليوم، وهذا عنصر هام. وربما يوجد أيضاً شعور لدى بعض كبار المساهمين الماليين الذين ليسوا أعضاء دائمين بأنهم يستحقون تمثيلاً أكثر انتظاماً أو حتى تمثيلاً دائماً. وهذا أيضاً أمر يتطلب النظر فيه.

وبطبيعة الحال، فإن الميثاق ينص على ضرورة إيلاء الاعتبار اللازم للمساهمة التي تقدمها الدول الأعضاء في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ومقاصد المنظمة، وكذلك للتوزيع الجغرافي المنصف في اختيار الدول الأعضاء للاضطلاع بمهامها في المجلس. وهذه النقطة الأخيرة هي التي أود أن أركز عليها بصورة خاصة اليوم.

ليس من الواضح كيف يمكن للتوزيع الجغرافي أن يتحقق في الوقت الذي تواصل فيه التجمعات الإقليمية تجسيد الجغرافية السياسية التي كانت سائدة في سنوات الستينات، وهي نظرة إلى العالم وصفها مؤخراً أحد الصحفيين المرموقين في جريدة النيويورك تايمز بأنها نظرة تعود إلى العصر الفيكتوري. وهناك عدة دول أخرى أثارت هذه المسألة أثناء المناقشة العامة. وكثيراً ما تستبعد الدول الصغيرة التي يمكن أن تقدم مساهمة ممتازة، ولا سيما عندما تقوم كتلة سياسية داخل مجموعة إقليمية بالتنسيق على نحو وثيق بشأن المسائل الانتخابية مما يلحق بها الضرر. والنظام الحالي يثير مفارقات جديدة كل يوم ويحتاج إلى النظر فيه بصورة عاجلة.

والمساومة اللامتناهيتين اللتين يُستبعد منهما من تعنيهم المسألة حقاً، يُصدر إعلانات عامة تُصاغ بعناية بحيث تغدو معها دون مضمون أو أهمية؛ أو أنه، كما رأينا في حالة أفريقيا، يعتمد قرارات تجاوزها الزمن وأصبحت لا حياة فيها بحيث يغدو أثرها ضئيلاً ولا يترتب عليها أي أثر فعلي على مسار الأحداث.

إن إصلاحاً حقيقياً لأساليب عمل المجلس - ويحدونا الأمل بأن العملية التي قادتها أمس واليوم في المجلس الرئاسة البريطانية ستمهد الطريق أمامه - ينبغي أن يتيح المجال على نحو حاسم لاستشارة وإشراك، وقبل كل شيء احترام أولئك الذين تكون إسهاماتهم ضرورية ووجهات نظرهم مفيدة.

إن حق النقض يكمن في صميم مسألة إصلاح مجلس الأمن ويمثل بوضوح واحدة من المسائل الأكثر تعقيداً وإثارة للخلاف التي سيتعين على الفريق العامل المعني بإعادة تنظيم المجلس أن يتناولها. وفي الواقع، منذ أن أسست منظمته، فإن الامتياز الصارخ المتمثل في حق النقض قد تسبب في الكثير من الخلاف والجدل والاعتراض. فقد كان واضحاً منذ الوهلة الأولى تقريباً أن هذا الحق لا يتماشى لا مع مبدأ مساواة الدول في السيادة ولا مع روح التعاون الصحي فيما بينها، كما لا يتماشى، فوق كل شيء، مع اهتمام المنظمة بمنع الصراعات أو المساهمة في تسويتها.

والواقع أنه، في إطار عملية الإصلاح التي تجريها منظمته على جميع الأصعدة، فإن وجود حق النقض يمثل إحدى العقبات السياسية والقانونية أمام تلك الإصلاحات، لا سيما أمام إرساء الديمقراطية في أساليب عمل المجلس وعملية اتخاذ القرار فيه.

واليوم، يجاهر الكثيرون بمعارضتهم للاحتفاظ بهذه الأداة استناداً إلى أنها مخالفة لروح العصر، وغير ديمقراطية، ومنافية لمبدأ مساواة الدول أمام القانون الذي أسست منظمته عليه والذي يقوم عليه نظام العلاقات الدولية نفسه. وقد يجادل آخرون بأنه، منذ نهاية الحرب الباردة، أصبح اللجوء إلى استخدام حق النقض (الفيتو) نادراً وأنه بالتالي لم يعد يشكل تهديداً. إلا أن ذلك خاطئ تماماً، لأن مجرد وجود حق النقض وأن الجميع يدركون وجوده، فإن بالإمكان، في أسوأ الأحوال، أن يستخدم، أو في أفضلها، أن يلوح به على نحو خفي أو فظ بوصفه

يرغبون في تقديم مقترحات جديدة أو التأكيد من جديد على مقترحات سابقة أن يضطلعوا بذلك.

والواقع أن المفاوضات المكثفة التي عقدت هذا العام في إطار الفريق العامل، مثلها مثل المفاوضات التي عُقدت في الماضي، دلت بوضوح على وجود تقارب واسع النطاق في وجهات النظر المتعلقة ببعض النقاط الهامة، مثل أساليب عمل المجلس، وأبرزت في الوقت نفسه، أن الاختلافات التي تبدو مستعصية على الحل ولا يمكن التوفيق فيما بينها لا تزال قائمة بشأن مسائل هامة مثل حجم المجلس وعضويته، وآلية الاستعراض الدوري وحق النقض.

وفيما يتعلق بمسألة تحسين الشفافية في عمل المجلس، وهي مسألة نرى أنها تنطوي على أهمية خاصة، فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى تحقيق تقدم في النظر في التدابير التي تستهدف تحسين وسائل عمل المجلس والشفافية في أنشطته. والواقع أن المجلس اتخذ مبادرات وتدابير - انطلقت في قسم كبير منها من العمل الجاد الذي أنجزه الفريق العامل - عززت إلى حد ما من مصداقية أدائه وعلاقات عمله مع الدول غير الأعضاء. والجهود التي بذلها بعض أعضاء المجلس من أجل تحسين شفافيته وإدخال بعض التحسينات في تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة - وهي جهود كانت موضع اعتراف وإشادة - تدل بوضوح على هذا الاتجاه الإيجابي.

وبالمثل، دلل المجلس على استعداد واستجابة حميدين لمطالب الدول غير الأعضاء بزيادة الإبلاغ والشفافية. غير أن وفد بلدي يرى أن هذه التحسينات غير كافية، باعتبارها تجميلية إلى حد كبير، وفي المقام الأول، كانت استنسابية، ولذا فإنها تحتاج إلى تأصيل. ومن الواضح أنه يجب متابعة هذه الجهود من أجل ضمان تحقيق مزيد من الشفافية في عمل المجلس، فهو عادة يتخذ قراراته في سياق مشاورات غير رسمية وفي غياب أولئك الذين يقرر المجلس مصيرهم بصورة لا شفافية فيها على الإطلاق.

فمجلس الأمن - وهو رهينة التحالفات المؤقتة الهشة وتفاعل المصالح والقوى - قد أخذ يجتمع على نحو متزايد في عزلة تامة خلف أبواب مغلقة، وبعيدا عن الضوء، ليناقش بشكل مطول مسائل ذات أهمية حيوية أحياناً. وعندئذ، ومع انتهاء المناقشة

ولهذا السبب تحديداً يؤيد وفدي تماماً موقف حركة عدم الانحياز الداعي إلى زيادة عضوية المجلس بما لا يقل عن ١١ عضواً. وعلى نحو مماثل، أود أن أؤكد مجدداً تمسكنا بالموقف الأفريقي المشترك الذي يطالب بتخصيص مقعدين دائمين متناوبين بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الآخرون، فضلاً عن عدد إضافي من المقاعد غير الدائمة. ونحن نشعر بأن مبدأ التناوب الذي أشير إليه وحظي بالاحترام كلما أثّرت مسألة تخصيص مقاعد لأفريقيا، هو السبيل الأكثر ديمقراطية وعدالة لضمان تمثيل لأفريقيا في المجلس قبله الجميع.

وفي هذا الصدد، نرى أن من الضروري أن تجد مصالح جميع الدول والمناطق المراعاة الجادة في هذا الاستعراض التاريخي وغير المسبوق، والذي، بالنظر إلى أهميته الحيوية لمستقبل منظمنا وأثرها على العلاقات الدولية، ينبغي ألا ينحصر في جدول زمني محدد سلفاً. علاوة على ذلك، فإن أية محاولة لفرض قرار غير ناضج يتخذ بتهور وعجلة من شأنها أن تكون لها عواقب خطيرة على هذه العملية الدقيقة للغاية التي توليها جميع الدول الأعضاء في منظمنا أهمية خاصة واهتماماً. ولهذا السبب نحن نرى أن الاتفاق العام بين الدول الأعضاء، كما يعرفه قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨، ضروري لكفالة إصلاح المجلس إصلاحاً حقيقياً. وإذا كان من المستحيل تحقيق الاتفاق العام - والأدلة جميعها تشير إلى أن تحقيقه لن يكون مستحيلاً - فإن القرار ٣٠/٥٣، الذي اتخذ بتوافق الآراء، أزال بالتأكيد أية شكوك بشأن الإجراءات الواجب اتباعها في اتخاذ القرارات بشأن إصلاح المجلس وتحديد القواعد والشروط التي يمكن بموجبها المصادقة عليه - أي، بالتصويت الإيجابي لثلاثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل.

وبناءً على ذلك، فإن جميع الجهود الرامية إلى كفالة إصلاح حقيقي لمنظمنا، مهما كانت جديرة بالثناء وهامة، ستظل ناقصة ما لم تصبحها تغييرات كبيرة تهدف إلى إصلاح مختلف أجهزة المنظمة والعلاقات فيما بينها، حيث أنها لا تزال تقوم على منطق وتراث العالم عند نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يتم جنباً إلى جنب مع توازن أفضل فيما بين أجهزتها المتعددة، لا سيما بين مجلس الأمن والجمعية العامة، حيث يجب تعزيز الجمعية العامة بل وربما أن يعاد تأهيلها

سلاحاً للردع. ولذلك السبب وحده، يظل حق النقض موضع إدانة ويجب أن يكافح.

ولهذه الأسباب جميعاً، يؤيد وفدي الموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز، والذي يهدف إلى تقييد حق النقض وإلغائه تماماً في نهاية المطاف. علاوة على ذلك، تشترك في هذا الموقف غالبية أكبر حجماً ترى أن اللجوء إلى استخدام حق النقض ينبغي أن يقصر على القرارات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق.

ورغم وجود خلافات تعذر التوفيق بينها حتى الآن بشأن مسائل موضوعية أخرى تتعلق بحجم المجلس وتشكيله - وهي مسائل حساسة وخلافية في الوقت نفسه - هناك اتفاق عام على ضرورة توسيع مجلس الأمن بغية كفالة تمثيل جغرافي متوازن أكثر. وبالفعل، يتفق الجميع على الإقرار بأنه، في أعقاب التغيرات الهائلة في الساحة الدولية، فإن شكل العضوية والهيكل الحالي اللذين أملتتهما الحالة العالمية في عام ١٩٤٥ قد عفا عليهما الزمن ولم يعودا مواكبين لروح العصر، ولا يعبران عن الواقع السياسي والاقتصادي لعصرنا، ومن باب أولى، للألفية المقبلة.

وضرورة تعزيز مصداقية المجلس عن طريق إصلاح متعمق يجب أن تستند إلى مبادئ الديمقراطية ومساواة الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي المنصف. علاوة على ذلك، ينبغي في إصلاح مجلس الأمن جعله شفافاً في عمله وأن يراعي بشكل أفضل مصالح جميع الدول الأعضاء التي يفترض أنه يعمل باسمها، نظراً لأن جميع الدول الأعضاء تشترك، بطريقة أو بأخرى، في الاضطلاع بععبء صون السلم. وفي هذا الصدد، فإن إصلاح المجلس الذي يشمل توسيع كل من فئتي العضوية والذي يتم فيه بدون تمييز تداول السلطات والامتيازات الناجمة عنها، سيساعد في تعزيز فعالية عمله، ويضفي المزيد من المشروعية على قراراته، ويضمن له المزيد من الدعم من المجتمع الدولي.

وتمشياً مع ذلك، يسرنا أن نشير إلى أن هذه المبادئ العامة التي نؤيدها بدون تحفظ قد أعلنت حركة عدم الانحياز مجدداً التمسك بها في مؤتمر قمعتها الذي عقد في ديربن. وفي الواقع، تمثل هذه المبادئ الأساس الأكثر منطقية لتحقيق النتائج المتوخاة لهذا الإصلاح الذي لا بد أن يعبر عن الطابع العالمي لمنظمنا.

عالم اليوم، وليس عالم عام ١٩٤٥. وبناءً على ذلك، فمن المحتم أن تُوسّع العضوية الدائمة بإضافة دول نامية ودول صناعية. وهذا التوسيع للعضوية الدائمة ضروري للغاية من أجل تعزيز شرعية المجلس وفاعليته وتعزيز ثقة المجتمع الدولي في المجلس.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يزيد عدد الأعضاء غير الدائمين. وكما اقترحت في العام الماضي فإن مجلس الأمن الموسَّع يجب أن يصل مجموع عدد أعضائه إلى ٢٤ عضواً، منهم خمسة أعضاء دائمين جدد وأربعة أعضاء غير دائمين جدد.

وينبغي أن تتحسن أيضاً عملية صنع القرار في المجلس، بما في ذلك مسألة حق النقض، حتى تُصبح أنشطته أكثر فعالية وأكثر قابلية للمساءلة. وفي ضوء التجارب الأخيرة المتعلقة بالعراق وكوسوفو، يتعين علينا ألا نتجاهل ما يخلفه حق النقض من آثار على عمل مجلس الأمن.

إن تحسين أساليب عمل المجلس وإضفاء مزيد من الشفافية على أعماله أمران ضروريان أيضاً، وإنني أرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل في هذا المجال حتى الآن. ولكن تحسين أساليب عمل المجلس يجب أن تكون جزءاً من صفقة شاملة للإصلاح، ينبغي أن تتضمن توسيع فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة.

وفي بداية العام المقبل سنشرع في الجولة السابعة لاجتماعات الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وستقودنا هذه الجولة من الاجتماعات إلى قمة الألفية وجمعية الألفية التاريخيتين، اللتين ستركزان على دور الأمم المتحدة في القرن القادم.

وفي ضوء اختلاف الآراء بشأن بعض المواضيع الأساسية، قد يكون من المبالغة في الطموح أن نتوقع استكمال أعمال إصلاح المجلس من قبل قمة الألفية وجمعية الألفية. ولكن علينا أن نبذل كل جهد ممكن في الشهور المقبلة حتى نمكن هذين الحدثين التاريخيين من توليد قوة دفع سياسي قوي لإصلاح مجلس الأمن. ولن نتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتنا المشتركة المتمثلة في أن يصبح مجلس الأمن جهازاً قادراً على الاستمرار فعلاً في القرن المقبل، إلا إذا فعلنا ذلك.

فيما يتعلق بدورها ومهمتها بوصفها الهيئة التداولية الديمقراطية التي تحتل مكان القلب في منظمتنا.

ومن الواضح أن إصلاح مجلس الأمن هو عملية حساسة للغاية سياسياً، تقتضي منا أن نضع جهدنا ومبادراتنا الإبداعية، ناهيك عن شجاعتنا، في تدعيم التقدم المحرز وحل المشاكل المتبقية. ويأمل وفدي أن تستمر المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة بشفافية وأمان، بعيداً تماماً عن منطق المواجهة العقيمة وبدون جدول زمني مقيد ومفروض. ووفدي على استعداد للاشتراك في مواصلة جهدنا الجماعي لإصلاح المجلس وجعله هيئة مجددة وديمقراطية قادرة على مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل معاً.

السيد ساقو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن امتناننا لدوركم الرائد في عقد هذه الجلسة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، وكذلك للبيان المتسم بالعمق والزاهر بالمعلومات الذي أدلتيم به لتوكم. وإنني لعلّى ثقة من أن هذه الجلسة ستساعد على النهوض بقضية إصلاح مجلس الأمن حتى تتمكن الأمم المتحدة من مواجهة تحديات القرن القادم مواجهة تامة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن امتناني للسيد أوبرتي لتوجيهاته المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن أثناء الدورة الثالثة والخمسين. ونتوجه بالتقدير أيضاً إلى السفير دي سارام سفير سري لانكا والسفير دالغرين سفير السويد، نائب رئيس الفريق العامل الأخير المفتوح العضوية المعني بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وفضلاً عن ذلك، أود أن أشكرهما معاً بقبولهما المشاركة في منصب نائب رئيس الفريق العامل مفتوح العضوية في الجولة القادمة.

وعلى أن نسلم بأن الآراء ما زالت تختلف بشأن بعض جوانب إصلاح مجلس الأمن، ولا سيما بخصوص مسائل مثل مدى توسيع العضوية، وكيفية اختيار الأعضاء الدائمين الجدد، وما يمكن اتخاذه بشأن حق النقض.

ولكن من الواضح جداً أنه إذا ما كان لمجلس الأمن أن يصبح قادراً على مواجهة التحديات التي يُقابِلها المجتمع الدولي في القرن القادم، فعلى المجلس أن يمثل

بنفس الامتيازات الخاصة ببقية الأعضاء الدائمين، وأن يترك لدول القارة تحديد كيفية شغلها وفقاً لما تضعه من معايير.

إن مجرد التغيير في تشكيل مجلس الأمن لن يكون كافياً. ونحن نعتقد أن تكامل عملية الإصلاح تقتضي أن تكون إعادة تشكيل المجلس جزءاً لا يتجزأ من مشروع متكامل، يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الحالية في تكوين المجلس، وتدابير لتحسين طرق عمله، وإجراءات تضمن مساءلته ومحاسبته. ويشير تقرير الفريق العامل المعروض علينا إلى أنه تم الاتفاق على عدد من التدابير بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، ونحن نثني على ذلك، رغم أن هذه الإجراءات تمت الموافقة عليها بصفة مؤقتة. ولكن ما يثير انشغالنا هو أن ما تم الاتفاق عليه لا يشمل مسائل نراها غاية في الأهمية، ومنها صلات مجلس الأمن بالأجهزة الرئيسية الأخرى، كالجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. ويبدو لنا بأنه من الغريب جداً عدم اتفاق الفريق العامل على نص يتيح للدول غير الأعضاء في المجلس الحق في حضور المشاورات غير الرسمية التي يعقدها إذا كانت طرفاً في النزاع المعروض عليه، رغم كفاءة الميثاق لذلك الحق كما هو منصوص عليه بوضوح في المادة الحادية والثلاثين منه.

إن قناعتنا هي أنه لا بد أن يمارس مجلس الأمن نشاطاته من خلال جلسات علنية مفتوحة وبمشاركة الدول المعنية ببنود جدول الأعمال، وأن يعد المجلس قراراته بعد الاستماع إلى ما أعربت عنه تلك الدول من آراء ومواقف، لأن الممارسة الحالية لا تتم بطريقة صحيحة حيث يتم العمل الفعلي في المشاورات غير الرسمية التي تعقد وراء الأبواب المغلقة وبعيدا عن أعين وأذان الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، التي يفترض طبقاً للميثاق أن المجلس يعمل نيابة عنها، ولا يجب أن يفسر رأينا هذا بأننا نعترض بشكل مطلق على عقد المشاورات غير الرسمية. فنحن نتفهم أن المشاورات عندما تتم بين مجموعة محدودة يمكن أن تكون مفيدة لتيسير البحث عن حل يضمن إجراءات عاجلة من قبل المجلس. ولكن ما نود التأكيد عليه هو ألا تعقد هذه المشاورات إلا في أضيق الحدود وفي ظروف استثنائية جداً تستدعي ذلك وليس كما هو الحال الآن، حيث أصبحت الاجتماعات غير الرسمية لمجلس الأمن هي القاعدة وليست الاستثناء، ووصلت كثرة اللجوء إليها إلى درجة من شأنها تدمير الشفافية في أعمال المجلس، وحجب معظم أنشطته عن المجتمع الدولي وإشاعة الشك

السيد البعاع (الجمهورية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): أود في البداية، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع، آملاً أن يؤدي النقاش حول هذا الموضوع إلى التوصل إلى اتفاق بشأنه.

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديره للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، على العمل الذي أنجزه خلال الدورة الماضية لهذه الجمعية، ونخص بالذكر السيد أوبرتي رئيس الفريق، ونائبه السفير هانزدالغرين والسفير جون دي سارام.

وتبين المشاركة المكثفة في مناقشة هذا البند، مرة أخرى مدى ما نوليّه جميعاً من أهمية لإصلاح مجلس الأمن، لكي يعبر تكوينه عن الحقائق الراهنة على الساحة الدولية. وتوضح الوثيقة A/53/47 المتضمنة لأعمال الفريق العامل، أنه تم إحراز شيء من التقدم في المسائل المتعلقة بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، ولكن الوثيقة تُظهر أيضاً أنه لا زالت هناك خلافات حول موضوعات جوهرية عديدة. ويحدونا الأمل في أن يتغلب الفريق في اجتماعاته المقبلة على كافة العقبات التي تعيق تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن، والوفاء بالمهمة التي حددها قرار الجمعية العامة رقم ٢٦/٤٨، وهي إعادة تشكيل المجلس ليكون أكثر تمثيلاً في عضويته، وديمقراطية في اتخاذ قراراته، ووضوحاً في أساليب عمله.

لقد برز من المناقشات التي جرت طيلة الخمس سنوات الماضية هنا، وفي الفريق العامل، أن هناك اتفاقاً عاماً على أن التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يعبر عن الحقائق الراهنة. وقد شكل ازدياد عدد أعضاء الأمم المتحدة منذ آخر مرة وسعت فيها عضوية مجلس الأمن، الأساس القانوني للمطالبة بزيادة عضوية المجلس، ونحن نتفق مع ذلك، ونؤكد من جديد أنه من الأهمية توسيع مجلس الأمن، لكي يعبر بحق عن عضوية المنظمة، ومن حيث المبدأ فإن بلادي تفضل أن تقتصر الزيادة على فئة الأعضاء غير الدائمين، ولكن إذا كانت هناك حاجة فعلية للزيادة في فئة العضوية الدائمة، فيجب ألا يتم ذلك على حساب بلدان الجنوب، التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة. وينبغي أن يُطبق في هذا الشأن مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وبما يراعي على نحو خاص حالة المناطق ذات التمثيل الأدنى في هذه الفئة، أو التي لا تمثل فيها على الإطلاق، كالمنطقة الأفريقية. ونود هنا أن نعيد تأكيد التزامنا بالموقف الأفريقي المشترك، الذي يطالب بتخصيص مقعدين دائمين للقارة الأفريقية،

إليها بلادي منذ ما يزيد على ربع قرن. وأغتنم هذه المناسبة لأؤكد عليها من جديد وهي أن امتياز النقض يجب إلغاؤه لأنه لا معنى لإصلاح مجلس الأمن إذا ما تم الإبقاء على امتياز تتمتع به قلة تفرض بها أراقتها وتعرقل بموجبه تنفيذ إرادة المجتمع الدولي.

لقد أطلعنا الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن على ما أظلم به من أعمال خلال الدورة الماضية. وفي هذه الدورة سيواصل الفريق أعماله تحت رئاستكم القديرة. ووفد بلادي يأمل في أن يتوصل الفريق، وفي أقرب وقت ممكن، إلى خاتمة ناجحة يسفر عنها قبول كل أعضاء الأمم المتحدة بما وضع من تدابير بإعادة تشكيل مجلس الأمن وما وضع من إجراءات من شأنها إضفاء الشرعية الحقيقية على أساليب عمله.

ولا يجب أن يفسر موقفنا هذا بأننا نميل إلى وضع إطار زمني للانتهاء من هذه العملية البالغة الأهمية، ونحن نتمسك في هذا الشأن بالموقف الذي عبّرت عنه حركة عدم الانحياز في القمة الثانية عشر، وهو أن الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن لا يجب أن تكون خاضعة لأي جدول زمني مفروض. وأنه من الضروري التوصل إلى اتفاق عام قبل حسم هذه المسألة بشكل نهائي.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): بينما تقارب الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة من نهايتها فإننا ننظر مرة أخرى في جميع الجوانب المرتبطة بمسألة زيادة عضوية مجلس الأمن ونسعى إلى معالجة المسائل الأخرى المرتبطة بإصلاح المجلس معالجة فعالة.

لقد انقضت ست سنوات منذ بدأنا بمناقشة هذا الموضوع الحيوي في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وبالرغم من ذلك، وبالرغم من أننا نقف على أعتاب قرن جديد ما زال الاتفاق بعيد المنال. وقد آن الأوان للتأمل من جانبنا في الأحداث السابقة. وربما أن السبب وراء الوقت الطويل المستغرق في هذه العملية مرده إلى أننا في مرحلة ما حاد بصرنا عما كان يتعين علينا القيام به. وعلينا مرة أخرى أن نتناول القضية الأساسية، ألا وهي هل يعتبر إصلاح مجلس الأمن شرطاً أساسياً مسبقاً لعمل منظمتنا على نحو أفضل؟ ونعتقد أن الجواب دون شك بنعم.

والريبة الأمر الذي أضر ويضر بمصداقية المجلس، وفي إطار عملية الإصلاح فإنني أعتقد بأنه من الأمور البالغة الأهمية ضرورة وضع لائحة نهائية تحكم أعمال مجلس الأمن، فلم يعد مقبولا أن يستمر المجلس في الاضطلاع بأنشطته عملاً بلائحة مؤقتة وضعت منذ ٥٠ عاماً، ولا تغطي أحكامها جميع أنشطة المجلس، وعلى نحو خاص اجتماعاته التي تعقد في إطار المشاورات غير الرسمية.

إن إعادة النظر في امتياز النقض من المسائل الأساسية في عملية إصلاح مجلس الأمن وذلك لما لهذه المسألة من تأثير مباشر على عملية اتخاذ القرارات به وعلى مصالح الدول الأعضاء. والواقع أن بلادي أعلنت وأكدت بصورة مستمرة معارضتها للإبقاء على هذا الامتياز لسبب أساسي هو أنه ضد مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي كفله الميثاق، ويتناقض مع قيم العدالة ويقوض مبادئ الديمقراطية. كما أسىء استخدامه فسخر لخدمة المصالح الوطنية الضيقة لمن يتمتعون به. وقد سمعنا العديد من الحجج لتبرير الإبقاء على امتياز النقض، منها أن تحمل أعباء أكثر من نفقات المنظمة هو أحد معايير العضوية الدائمة، وهذا معيار لم يطبق على الواقع، ولو طبق فإن بإمكان دول كثيرة قادرة على الدفع التمتع بهذه العضوية. وحتى لو قبلنا بهذا المعيار فإننا نتساءل عن مدى صلاحية الأخذ به بالنسبة لدول دائمة العضوية ترفض دفع متأخرات مساهماتها لميزانية المنظمة.

ومما يقال أيضاً إن امتياز حق النقض منح للدول التي تتحمل مسؤوليات أكبر لحفظ السلام والأمن الدوليين. ونتساءل مرة أخرى ألا يتناقض هذا مع تصرفات من وظف هذا الامتياز لخدمة مصالحه الخاصة ويهدد باستخدامه ضد الحالات التي يراها تتعارض مع تلك المصالح، حتى وإن حظيت بتأييد غالبية أعضاء المجتمع الدولي.

إن الحقيقة هي أن الدول التي انتصرت عام ١٩٤٥ منحت لنفسها امتيازات خاصة. والآن فإن الأمم المتحدة تختلف عما كانت عليه منذ ما يزيد عن خمسة عقود. ومن أهم مظاهر هذا الاختلاف هو أن غالبية أعضاء المنظمة حالياً لم يكونوا أعضاء فيها حينئذ، ولم يكن لهم رأي فيما قررت دول خمس منحه لنفسها من امتيازات. وهذا كله يؤدي بنا إلى نتيجة واحدة دعت

المجلس لقضايا لا تدخل في اختصاصه؛ فما لم تكن الأزمة الإنسانية تُشكل بصورة واضحة تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لا يكون للمجلس دور في السعي إلى حلها. وبينما هذا واحد من المبادئ العامة التي ينبغي احترامها، أصبح تشكيل المجلس وتوازن السلطة فيه، بثقله الكبير ضد البلدان النامية، سببا آخر من أسباب القلق، لأن موضوع الفعالية الإنسانية لا يمكن إلا أن يكون بلدا من العالم النامي.

ووجود مجلس أمن ينقصه التمثيل العادل وتنقصه الديمقراطية لا يمكن أن يحافظ على السلم والأمن الدوليين ولا أن يتحدث بشرعية باسم عموم الأعضاء فليس له بالتأكيد أن يفرض على مجموع الأعضاء أكثر مما هو مقبول سياسيا.

والحلول الجزئية ليست حلولا على الإطلاق. فبعد الكفاح لأكثر من ست سنوات، لو أريد أن نتفق على زيادة أعضاء مجلس الأمن من فئة الأعضاء غير الدائمين فحسب، أو لو أريد أن نجري تغييرات تجميلية في طرائق عمله فإننا نكون قد أسأنا، لا لأنفسنا فحسب بل وللمنظمة ككل. فبدلا من التصدي للقضايا الأساسية نكون قد تحاشيناها وأدمننا نظاما دوليا يتميز بعدم الإنصاف.

وينبغي أن نقاوم إغراء اتخاذ الخيارات الأسهل وتعزيز الاتفاق فقط على القضايا التي عليها بالفعل قدر كبير من التقارب. فقضايا المجموعة الأولى والمجموعة الثانية متساوية في الأهمية ويتعين بحثها معا. وقد دأبت حركة عدم الانحياز على القول إن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ينبغي أن يكونا جزأين أساسيين من عمل واحد. وأي محاولة لتعزيز أحدهما على حساب الآخر لا يلغي فقط موقف حركة عدم الانحياز ولكنه يقوض أيضا الولاية المعهود بها من الجمعية العامة للنظر في كل جوانب مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والتصدي بفعالية للأمور الأخرى المتعلقة بإصلاح المجلس.

كما أننا نرى أن إيجاد فئة ثالثة من فئات العضوية، على أساس التناوب، لا يفي بتطلعات البلدان النامية، إذ ستظل خاضعة لنظام تمييزي. ومع هذا نود التأكيد على أننا نحترم موقف منظمة الوحدة الأفريقية. فكما أكدت المجموعة الأفريقية نفسها، ليس المقصود أن يكون خيارها نموذجا يحتذى الآخرون.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ بدأت المناقشات بشأن الموضوع. ومن غير الواقعي ومن غير المنصف أن نسمي هذه العملية بأنها عمية عقيمة. نحن لسنا متشائمين بشأن الإصلاح. وقد يقتضي التقريب بين المصالح الوطنية بشأن هذه المسألة الحيوية وقتا طويلا. والمهم لنجاح المفاوضات هو تسخير العزيمة السياسية، الأمر الذي لا يتجلى في الإجراء المطلوب. ولذا علينا أن نسأل أنفسنا مرة أخرى عما إذا كنا نطمح إلى حل مثالي، أو هل أننا مستعدون لقبول ما هو أقل من حل مثالي يمكن أن يأخذ في الحسبان الحقائق العالمية الراهنة وفي الوقت نفسه يوفر للمجلس التوازن والتوسع اللازمين بسرعة وبشدة. ولقد أطيننا في الكلام على ضرورة ذلك في بيانات سابقة عديدة.

ويجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه تجهيزا له لمواجهة تحديات القرن المقبل. وقد أصبح من الضروري أن يوضع برنامج شامل يتضمن زيادة عدد أعضاء المجلس وتحسين طرائق عمله وتغييرات في عملية اتخاذ القرارات. ولن تؤدي أي محاولة لقصر هذه الممارسة على التدرج في الزيادة، بما يضر بالبلدان النامية، إلى إضعاف مصداقية المجلس أكثر من ذلك فحسب، بل إنها ستلغي الحاجة الأساسية إلى إضفاء مزيد من الديمقراطية والشفافية على عمل المجلس. وتأثير عدم تمثيل البلدان النامية كأعضاء دائمين واضح في كل مكان: على البلدان والمشاكل المعروضة على مجلس الأمن، وعلى المجلس بوصفه مؤسسة، وعلى الأعضاء الدائمين الساعين إلى حل الأزمة، بل وعلى الأمم المتحدة ذاتها التي يتعين عليها في نهاية المطاف تحمل عبء اللوم حين تخفق قرارات المجلس. وقد أتاحت لنا الفرصة للتطرق إلى هذه النقطة بإسهاب في الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

إن حركة عدم الانحياز، وهي أكبر مجموعة واحدة تضم دولا أعضاء، حيث بها ١١٤ عضوا، تظل غير ممثلة في فئة الأعضاء الدائمين. وهذا الوضع الشاذ يحتاج إلى تصحيح. فينبغي أن يكون لحركة عدم الانحياز أيضا حضور معزز في فئة الأعضاء الدائمين.

وبينما تخلق المجلس من ناحية عن دوره، أو سمح باغتصابه منه من ناحية أخرى، فثمة مطالبات بزيادة تنشيطه كثيرا ليتسنى له معالجة الأزمات الإنسانية بفعالية. ولنا تحفظات جادة على معالجة

الدول الأعضاء. وقد بدأ سلفكم ذلك؛ والحاجة تدعو إلى دفع هذه العملية قدما.

ونحن نتربص استئناف المناقشات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية في العام المقبل بقصد تحريك المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. فلو أمكننا توليد الإرادة السياسية اللازمة لن تكون هناك عقبات لا يمكن التغلب عليها. ولا ينبغي للتحديات التي تواجهنا إلا أن تُضعف من عزمنا على مواصلة السعي. ولقد كان هذا القرن شهادة دامغة على الاتساع بغير حدود في إمكانات الإنسان وقدراته الخلاقة. فـينبغي ألا تخيفنا العقبات. ونحن نثق ثقة كبيرة في قيادتكم، سيدي، وفي الحكمة الجماعية لمنظمتنا هذه العالمية بحق.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): نود سيدي الرئيس، أن نتشاطر وإياكم ما تعلمناه جميعا تقريبا في السنوات السبع التي ما فتئنا ننظر فيها في هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية.

وأول ما تعلمناه هو أن الأنظمة التي كانت سائدة في ١٩٤٥، غير مقبولة في ظل معايير اليوم للغالبية العظمى من البلدان. وعندما أتكلم عن أنظمة ١٩٤٥، فإنني أشير إلى وجود أعضاء لا يخضعون للمساءلة أمام البقية، وهم الذين يتمتعون بحق النقض. والواقع أن لا أحد يريد مزيدا من الأعضاء الذين لا يخضعون للمساءلة. والأكثر من ذلك، أوضح البعض أنه يوجد عدد كبير منهم فعلا على ما يبدو. ولذا فإن من الشائق جدا أننا بدأنا بمبادرة منكم في النظر تحديدا في إنشاء مقاعد إقليمية. وأوضح حالة تمثل ذلك هي حالة الاتحاد الأوروبي. فمع وجود عملة موحدة وسياسات عامة اقتصادية وسياسية وخارجية ومع الترسيم الذي حدد الحدود ومع قوة الردع العسكرية المزمع تشكيلها، فإن من الواضح أن توفير مقعد إقليمي بات يعد ضرورة ونتيجة منطقية. وبعبارة أخرى، فإذا وجه أكثر من ٢٥ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي تقريبا، ناهيك عن الثروة الثقافية والتاريخية الهائلة لأوروبا نحو مقعد إقليمي، فإن ذلك، كما يبدو لي، يمثل رسالة يجب علينا جميعا أن نفكر فيها.

وثانيا، لقد تعلمنا بأن من الضروري لأي إصلاح حقيقي أن يستند إلى أساس مبادئ الشفافية والديمقراطية. وحدد المجلس كولاية له المطالبة بالمزيد من الديمقراطية لكل بلد له شأن في جدول أعماله. ويتعين على المجلس أن يبدأ بممارسة ما يعظ به،

ومن النقاط الأخرى التي تحتاج إلى تأكيد أن أي زيادة في عدد الأعضاء الدائمين ينبغي أن تسترشد بمعايير موضوعية، لا بمعايير شخصية أو انتقائية أو تعسفية. وينبغي أن تكون طريقة اختيار كل الأعضاء الدائمين الجدد موحدة. والجمعية العامة هي المحفل الذي ينبغي أن يختار الأعضاء الدائمين الجدد. وينبغي ألا تفرض على الجمعية العامة في هذا الصدد أي قيود على دورها أو سلطتها. كما ينبغي أن يعين الأعضاء الدائمون الجدد دفعة واحدة.

وبالنسبة لمسألة الاستعراض الدوري لتوسيع عضوية مجلس الأمن فإننا نرى أن من شأن هذه الممارسة أن تعزز بالتلازم زيادة المسألة والمسؤولية بين أعضاء المجلس وينبغي أن يكون تطبيقها عالميا.

ومن العوامل المثبطة في عملية زيادة أعضاء المجلس تردد البعض في إبداء المرونة بشأن مقدار الزيادة في المجلس الموسع مفضلين الراحة المفترضة في الأعداد على الفعالية. ولا يمكن تحقيق الفعالية إلا بزيادة أعضاء المجلس الذي يستمد مشروعيته من حصوله على تأييد أكبر من الدول الأعضاء. ويكاد الاختلاف حول الأعداد أن يصل إلى حد تهديد العملية بأن تكون أشبه بمناقشة لموضوع لا هو تي.

وتسهم الهند باستمرار في جميع نواحي أنشطة المنظمة. ونرى أن الهند، بأي سبب موضوعي، تعتبر مؤهلة للعضوية الدائمة في مجلس أمن موسع كلما رأى الأعضاء هذا القرار مطروحا عليهم. ويبقى على الأعضاء أن يقرروا ولكننا نرى أن أي بطء غير مبرر في نظر هذه المسألة الحيوية ليس من مصلحتنا الجماعية.

ونرحب بأن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٠/٥٣ في العام الماضي بتوافق الآراء فقد أرسى القرار بصورة جلية عتبة لاعتماد أي قرار أو مقرر بشأن إعادة هيكلة مجلس الأمن. وبعد أن انتهينا من هذه القضية الإجرائية يصبح الطريق أمامنا هو التصدي لكل القضايا بطريقة شاملة والتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن على أي مجموعة قضايا. ومن الأمور المشجعة أن نرى التوصل إلى بداية مؤقتة هذا العام في الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي ضمن تقريره فصلا جديدا عن ملاحظات عامة. وبوسعنا أن ننطلق من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه على عناصر واردة في التقرير. وفضلا عن هذا فإننا نحثكم، سيدي، على اختبار وتأكيد آراء جميع

وبسبب هذا العائق، فإن الأمم المتحدة منقسمة انقساماً عميقاً، وهذا يؤثر سلباً على عملها.

وفي هذا السياق، فإن وفد بلدي يطرح مسألة ما إذا كان ينبغي لنا أن نظل متعلقين بفتات الماضي أو ما إذا كان من الأفضل أن نحاول إنشاء نظام للأمن الجماعي يكون جديداً حقاً ويتمشى مع هذا العالم ومع وقائعه الجديدة، أو حتى ضرورة إعادة تشكيل المجموعات الإقليمية فإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإنه يتعين علينا، حفاظاً على التقدم ومراعاة للمواقف القائمة الآن، أن نحاول مؤقتاً، مجرد توسيع نطاق عدد الأعضاء المنتخبين في المجلس.

لقد أشير إلى وجود جمود يعتري هذا الموضوع بسبب العوائق التي تثيرها الأقلية، مما يمنع الأغلبية من التوصل إلى اتفاق. وليس واضحاً ما إذا كان ذلك هو واقع الحال. لا ينبغي أن نسمح لأنفسنا بأن نقع أسرى إغراء الإجراءات التي فشلت فعلاً في الماضي. ولا ينبغي أن تكون هناك مشاورات غير رسمية تستبعد أو تستقطب الأعضاء بصورة عشوائية. ولا ينبغي أن نحاول تقسيم أية مجموعة من المسائل بصورة مصطنعة، على سبيل المثال من خلال تأجيل مسألة حق النقض. وإننا نؤكد من جديد على أن الاتفاق العام الذي ينبغي أن يتوصل إليه الفريق العامل ينبغي أن يشمل كل بنود ولايته، ومن غير المقبول فصل مسألة هامة بأهمية مسألة حق النقض، حيث يوجد فعلاً اتفاق عام بشأنها، عن بقية المسائل.

ومن حسن الحظ أن إمكانية تحقيق هذا الفصل المصطنع قد تلاشت مع الاتفاق الذي توصلنا إليه في الدورة الأخيرة، والذي يتجسد في الفقرة الفرعية (ح) من الفقرة ٢٧ من تقرير الفريق العامل، الوثيقة A/53/47، حيث قررنا أن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية ومسألة أساليب العمل ينبغي النظر إليها كأجزاء لا تتجزأ من الصفة المشتركة. وخلصنا أيضاً في الفقرة الفرعية (و) من الفقرة ٢٧ إلى أن مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن تتضمن النظر في مسألة حق النقض.

ويبدو أن هناك مسافة طويلة لا تزال تفصلنا عن ذلك الوقت الذي تبدأ فيه البلدان التي تتمسك بمواقف متشددة بالتطور نحو إفساح المجال أمام المزيد من المشاركة للجميع. وأفضل طريق لتحقيق التقدم إنما تتمثل في التخلي عن هذه المواقف والسعي غلى إيجاد حلول تتماشى مع نهاية هذه الألفية. وأعتقد أن هذا الدرس هو

وبتجنب انعدام الديمقراطية في تركيبة المجلس وإجراءاته.

وتعلمنا أيضاً أنه سيكون من الصعوبة البالغة لأي برلمان أن يوافق على أن يظل بلده إلى الأبد مستثنى من المشاركة في نظام للأمن الجماعي في المستقبل. ويبدو لنا أيضاً أن قلة قليلة من برلمانات البلدان يمكن أن توافق ولو بصورة غير مباشرة، على زيادة في الدول الدائمة العضوية وفقاً للنظام الذي كان سائداً في ١٩٤٥.

وتعلمنا أن إنشاء مقاعد جديدة دائمة ينتهك بصورة مباشرة حق الجميع في انتخاب الآخرين وحقوقهم في أن ينتخبوا للمشاركة في نظام الأمن الجماعي. وهذا يؤثر بصورة خاصة على البلدان ذات الموارد المحدودة أكثر من غيرها. وتعلمنا بالإضافة إلى ذلك، أنه ليس هناك من بلد أكثر قدرة من غيره على البت في مسائل السلم الدولي، ناهيك عن الاستمرار في ذلك إلى الأبد. والتفكير بغير ذلك لا ينم عن تفكير جدي لدى انتهاء هذه الألفية.

ونتيجة لجميع هذه الدروس والوقائع والاتجاه السائد على نطاق العالم نحو الديمقراطية والشفافية، فإن الأرجنتين تؤيد إنشاء نظام مفتوح للتناوب بحيث لا يميز فيه ضد أي بلد في منطقتها إذا أرادت الانضمام إلى مجلس الأمن. ولقد قيل بأن نظام التناوب غير واقعي وقد يؤدي إلى حالات لا تتسم بالإنصاف. وبأمانة شديدة، فإن الإجراء الأكثر ظلماً والأبعد عن الواقع هو مضاعفة الامتيازات والتمييز الذي ليس له ما يبرره سوى انتهاء الحرب في ١٩٤٥.

ولقد قيل أيضاً بأنه لا ينبغي تمثيل أي منطقة تمثيلاً ناقصاً. وتحقيقاً لهذا الغرض، ليست هناك ضرورة لزيادة أعضاء دائمين جدد، بل هناك ضرورة لإجراء تغيير في الهيكل الحالي للمجلس وعدم إضافة المزيد من الحالات غير المقبولة في هذه المرحلة من التاريخ. فالحل لا يكمن في الزيادة. لأن إضافة امتيازات أكبر لا يخدم مثل الأمم المتحدة. بل على العكس من ذلك، سوف يلحق الضرر بها ويفرغها من مضمونها.

وأكبر مجال للمشاركة في المجلس يمكن لنا أن نحققه ينبغي أن يكون متشاطراً. ويبدو في أنه بسبب إصدار البعض على الاحتكار، فإننا لم نتوصل بعد إلى تحقيق اتفاق عام بشأن مسألة فئة الأعضاء الجدد.

المجلس قد اتخذ تدابير إيجابية لتعزيز الشفافية في أساليب عمله. ونشيد بالمجلس على هذه الخطوة ونشجع أعضائه على المضي قدما، حيث لا يزال هناك مجال أكبر للتحسن، كما أشير مرارا في الفريق العامل المعني بإصلاح المجلس.

ورغبتنا وهدفنا من إصلاح مجلس الأمن ليسا نزوة. فهما ينبعان من حاجتنا المشروعة إلى إضفاء المزيد من الديمقراطية على المجلس وتمكينه من التعبير عن الواقع الحالي بعد انتهاء الحرب الباردة وزيادة العضوية بين صفوفنا. وهما ينبعان أيضا من حقيقة أنه رغم الولاية العالمية للمجلس، فإن تركيبته الحالية تقصر كثيرا عن تمثيل العضوية العالمية للأمم المتحدة. والإبقاء على عدم التوازن هذا يشكك في نص وروح المادة ٢٤ من الميثاق المتعلقة بالمسؤوليات التي أوكلناها نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى مجلس الأمن، كما يشكك في فكرة أن المجلس عند اضطلاعه بواجباته إنما يعمل باسم الدول الأعضاء.

وفي الآونة الأخيرة فإن معظم المسائل التي تضمنها جدول أعمال مجلس الأمن كانت مسائل تهم البلدان النامية، خاصة أفريقيا. ومع ذلك تظل هذه البلدان ناقصة التمثيل تماما بين الأعضاء الدائمين في المجلس. وفي هذا الصدد نحن نرى أن الهدف الرئيسي من إصلاح المجلس هو إرساء مزيد من الديمقراطية فيه بتحقيق توازن في التمثيل. ونحن نعتبر ذلك عملية لتحقيق العدالة وزيادة تمكين المجلس.

وبينما نلاحظ الأداء الضعيف للفريق العامل، نلاحظ أيضا أن عمله لم يذهب سدى. وفي رأينا، هناك أغلبية كبيرة بما فيه الكفاية تدعم توسيع عضوية المجلس، في فئتي عضويته الدائمة وغير الدائمة، وبما يشمل في الحالتين بلدانا نامية ومتقدمة النمو. وهذا تطور يجب أن نعترف ونرحب به.

ومن البديهي أننا نقر أيضا باستمرار وجود آراء قوية بشأن مجال التوسيع. ونعتقد أنه بتوافر الإرادة السياسية اللازمة يمكن تجاوز هذه الخلافات ليتسنى للفريق العامل أن يشق طريقه قدما، وفي رأينا، أن نطاق التوسيع كما تقترحه منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز يظل يوفر نطاقا مقبولا به من التمثيل وليس من شأنه تهديد كفاءة المجلس.

أهم الدروس المستفادة من هذا القرن. فإذا لم نكن على استعداد لأن نفهم بأن الظروف التاريخية اليوم لا تسمح بالإصرار على التمسك بنظام عام ١٩٤٥، فإن مهمات الفريق العامل ستظل صعبة. ولا بد من أن يفهم بأن الظروف غير متوافرة - لحسن الحظ - لتكرار عقد مؤتمرات كمؤتمرات كازابلانكا أو طهران أو يالطا. والتعقيدات التي ينطوي عليها إصلاح الجهاز الأقوى في تاريخ العلاقات الدولية يجعل من المستحيل معالجة جميع المسائل الأساسية ضمن الحيز الزمني لهذه الجلسة العامة، ولهذا السبب فإن وفد بلدي يحتفظ لنفسه بحق العودة إلى هذه المسائل عندما يبدأ الفريق العامل عمله. وإنه لفي ذلك المحفل يتعين علينا أن نسعى إلى إيجاد حلول تكون مقبولة للجميع، حلول يمكن تنفيذها، لأن ذلك يعزز مثل ومصالح الأمم المتحدة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن بعض رياح الشفافية أخذت بالهبوب فعلا في مجال مجلس الأمن. ويحدونا الأمل ألا يتأخر هبوب تلك الرياح.

السيد مواكواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن والذي أنشأته الجمعية العامة يشهد الآن سنته السابعة، ومع ذلك فهو لم يحرز تقدما يذكر صوب تحقيق ولايته. وفي غياب الإرادة والالتزام السياسيين الحقيقيين، من المرجح أنه حتى مرور سبع سنوات أخرى لن يغير الأداء الضعيف الذي حققناه حتى الآن. والتحدي المائل أمامنا هو إعادة تنشيط هذه العملية التي شرعنا فيها وأن نلتزم باتمامها على جناح السرعة. وهذا هو التحدي الذي يواجه الجمعية العامة والفريق العامل. وإزاء هذا التحدي، لا مجال لنا سوى النجاح.

ولا بد لنا من النجاح لأن العالم قد تغير. ولأن هذه المنظمة نفسها قد تطورت، لا يمكن أن يظل مجلس الأمن مؤسسة مخالفة لروح العصر من آثار الماضي. وإذا ظل كذلك، فإن الثقة بل والمشروعية التي يجب أن يحصل عليها من الدول الأعضاء ستتأثر، كما ستتأثر الأمم المتحدة نفسها.

وإذ نعد أنفسنا لدخول الألفية الجديدة ونتأهب لمؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية، لا يمكننا أن نحول بصرنا عن هدفنا والتزامنا بإصلاح مجلس الأمن بغية توسيع تمثيله وتعزيز كفاءته ومشروعيته. ونحن نقر بأن

أساسي من مبادئ الديمقراطية في هذه القاعة نفسها - مبدأ عدم اعتماد قرار أو مقرر يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن دون التصويت الإيجابي لثلاثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل. وهذا يعني لثلاثي جميع الدول الأعضاء وليس فقط لثلاثي الحاضرين أثناء التصويت. وذلك القرار التاريخي يمنع أية محاولة للمراوغة بشأن أحكام ميثاقنا.

إننا متفقون جميعاً على أنه ينبغي جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً. في ١٩٦٣، عند إجراء أول وآخر زيادة في أعضاء المجلس، كانت هناك ١١٢ دولة عضواً. اليوم يوجد ١٨٨ عضواً. وهذه هي الحقيقة الجديدة التي تتطلب قيام مجلس أمن أكثر تمثيلاً، وأكثر تمثيلاً من الناحية الديمقراطية وليس من ناحية حكم القلة الذي عفا عليه الزمن. إننا بالتأكيد نحتاج إلى إصلاح، ولكنه إصلاح من أجل الأفضل، وليس من أجل الأسوأ.

أما فيما يتعلق بمسألة زيادة عدد الأعضاء، فلا تزال هناك أسئلة أساسية كثيرة دون إجابة. يدعي البعض أن هناك تأييداً واسعاً لزيادة العضوية في فئتيها المقاعد الدائمة وغير الدائمة، أو حتى أسميها بأسمائها الصحيحة، المقاعد غير الانتخابية والمقاعد الانتخابية. لكن، ما هو المقصود فعلاً بعبارة "زيادة العضوية في كلتا الفئتين"؟ هل مقاعد ثابتة جديدة أم مقاعد دائمة بالتناوب جديدة؟ كم مقعد سيعطى لكل مجموعة إقليمية؟ كم مقعد سيعطى للمناطق غير الممثلة تمثيلاً كافياً؟ لماذا نضيف فئة أخرى: الدول الصناعية؟ وعندئذ، هل ستمنح المقاعد الدائمة الجديدة حق النقض، أم أننا سنضيف إلى الفئتين الموجودتين للبلدان فئة ثالثة: فئة الأعضاء الدائمين بدون حق النقض؟

علاوة على ذلك، بينما أصبح أوروبا أكثر تكاملاً من الناحية الاقتصادية والسياسية، فإن فكرة وجود الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن تكتسب بشكل مطرد قبولاً في دوائر كثيرة - وقد شعرت بالسرور وأنا استمع إلى زميلنا من الأرجنتين يذكر هذا تواً. ألا يحسب حساب هذا الواقع الجديد - "الواقع الأوروبي" - في عملية الإصلاح؟

أصدقائنا من أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على حق تماماً عندما يطالبون بمقاعد دائمة لأنفسهم. ونحن نتفهم أسبابهم. ونعرف تماماً أن الغالبية العظمى منهم يفكرون في مقاعد دائمة

ولا بد من الإشارة إلى أن جزءاً من المشكلة التي واجهت الفريق العامل يتعلق بالطريقة التي قيدنا بها آليات عمله. ورغم أننا كثيراً ما أعربنا عن ثقتنا في رئيس الفريق ومكتبه إلا أننا عدنا لنديهما على عدم التحلي بالشفافية في اللحظة التي سعيها فيها إلى التشاور معنا على نحو ثنائي أو في مجموعات، في تجاهل تام لحقيقة أن حصيلة هذه المشاورات تعرض دائماً على الفريق العامل ليناقشها. وفي رأينا، يتعين علينا أن نتحلى أكثر بالثقة واليقين فيمن نعهد إليهم بالمسؤولية، خاصة حينما يكون القصد من جهودهم هو تيسير مساعيها المشتركة، وحينما تكون تلك الجهود، على أية حال، مشروطة بتأييدنا لها. وفي الحقيقة أن ما يجعل ذلك الموقف يتسم بالسخرية هو أن جميع العمليات الأخرى هنا في الأمم المتحدة تسمح بالتشاور على نحو متعدد الأطراف، بما في ذلك في دعوات الغذاء، والعشاء، على سبيل المثال لا الحصر.

ويظل وفدي يعتبر ولاية الفريق العامل بوصفها ترمي إلى تحقيق مجموعة متكاملة من النتائج. وبالتالي لن نميل إلى تأييد تدابير مصممة لتحديد جوانب معينة في هذه العملية بغية إخضاعها لعملية منفصلة. ونحن نعتبر المسائل المطروحة للنقاش بوصفها متكاملة جوهرياً ولا نرى فيها مسألة لا يمكن تجاوزها. فالعامل الحاسم هو توافر الإرادة السياسية.

ولا يزال بإمكان الفريق العامل أن يحرز تقدماً حينما يستأنف دورة عمله. ولكن سواء أحرز تقدماً أم لم يحرز فإن ذلك لن يكون له علاقة كبيرة بالرئيس والمكتب. وإن فشل الفريق في إحراز تقدم، لن يكون إلا لأننا قد فشلنا، فردياً وجماعياً، في التصدي للتحديات التي تواجهنا بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة.

السيد فولتشي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): لقد بدأنا جولة مناقشاتنا الحالية لإصلاح مجلس الأمن منذ وقت طويل في عام ١٩٩٣. ومنذ ذلك الحين شهدت مناقشاتنا العديد من حالات التقدم والانتكاسات، والمساعي والأزمات، والفرص والصعوبات التي حولت مشروعاتنا في بعض الأحيان إلى نوع من طريق الآلام. وتظل الحقيقة أنه، بعد سبع سنوات طوال، لا يزال الاتفاق العام بعيداً عن متناول أيدينا.

ومع ذلك، أهم إنجاز في هذه السنوات تحقق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، عندما أعيد تأكيد مبدأ

الأشهر الأخيرة الأثر السلبي الذي لحق النقص على قدرة مجلس الأمن على معالجة الأزمات الدولية بسرعة وبشكل فعال. فقد أدى حق النقض، أو مجرد التهديد باستخدامه، المرة تلو المرة، إلى شل حركة مجلس الأمن، معرضا بالتالي سلطته ومصداقيته للخطر. والرأي العام ووسائل الإعلام تعتبر هذا، بوضوح، خطرا، ربما بشكل أفضل مما يفعله الآخرون. وهما يعربان عن شكوكهما، بشكل أكثر تكرارا، بشأن أهمية المجلس الدائمة بصفته جهازا رئيسيا مسؤولا عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ولهذا، فإن مسألة حق النقض مسألة مركزية في أية مداولات بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويرى وفد بلدي، وأعتقد وفود أخرى كثيرة، أنه من غير المتصور أن يكون هناك إصلاح دون دراسة وتسوية مسألة حق النقض في الوقت نفسه. وإذا ما كان لنا أن نصوت الآن، فلن نحتاج بالتأكيد إلى من يعلمنا كيف تكون النتيجة.

وبينما نتطلع قدما اسمحو لي، سيدي الرئيس، بأن أعرب عن مدى تقديرنا لالتزامكم بهدف الإصلاح الحقيقي، ورغبتكم في تحقيق الشفافية والديمقراطية. وهذه المشاعر تؤدي بي إلى لفت كريم انتباهكم، إلى الشاغلين التاليين: أولا، جميع الدول الأعضاء مهتمة بنفس القدر بهذه الممارسة الحيوية. ولهذا السبب، فإن مناقشة الإصلاح ينبغي أن تجري دائما في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، بإعطاء الجميع - الجميع بكل معنى الكلمة - فرصة للمشاركة. وشاغلنا الثاني هو الفكرة القديمة الخاصة بـ "مجموعة متكاملة شاملة" التي تخيم على إجراءاتنا من وقت لآخر، وعلينا عدم التغاضي عن الحقيقة. فبعض أجزاء تلك المجموعة المتكاملة لا تزال بعيدة، بعيدة جدا، عن الاتفاق العام، وعلى وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بمسألة العضوية الدائمة.

ومن ناحية أخرى، فإن التوافق في الآراء أقرب إلى عناصر أخرى في المجموعة الكاملة، مثل أساليب عمل المجلس وشفافيته. أليس من المستصوب تحاشي منهج يجعل النتائج الملموسة التي نؤشك أن نتوصل إليها في المجموعة الثانية أسيرة لنفس المجموعة الأولى المثيرة للكثير من الجدل؟ يجب ألا تضع الجهود العظيمة التي بذلها حتى الآن في هذا المجال المحدد النائبان الميجلان للرئيس، السفير دالغرين، ممثل السويد، والسفير دي سارام، ممثل سري لانكا. ولهذا، نرحب ترحيبا حارا بقراركم، سيدي، بإعادة تشبيتهما.

بالتناوب وليس في أن يكونوا أعضاء دائمين ثابتين. فمن، بالفعل، يمكنه أن يعترض بصدق على هذا التوقع الديمقراطي المشروع؟

لكن اسمحو لي بأن أؤكد أنه ينبغي أن تكون هناك مقاعد دائمة بالتناوب لجميع المجموعات الإقليمية وألا يكون هناك أعضاء دائمون ثابتون إضافيون. إن ما يجب علينا أن نسعى إلى تحقيقه هو مزيد من الديمقراطية. ولن نسعد بصيغة "أوروبيه" من شأنها أن تزيد عدد الأعضاء بشكل متساو بأكثر من غيرها. وبشكل خاص، فإن تعزيز المركز الدولي لبلدين أو خمسة بلدان لا يمكن - وأكرر لا يمكن - أن يروج له بأنه تجديد للأمم المتحدة.

وأثناء ذلك، بالرغم من انقضاء سبع سنوات عجاف، يبدو أن السنوات السمان غير موجودة على مرمى البصر. إنكم، سيدي الرئيس، عند بداية هذه المناقشة، دعوتكم الوفود بحق إلى تقديم أفكار بناءة للمساعدة على تحريك العملية إلى الأمام. وفي هذا الشأن، يسرني أن أقول إن إيطاليا تتشاطر تماما موقف التراجع الذي اتخذته أعضاء حركة عدم الانحياز الذين يبلغ عددهم مائة عضو، باقتراح زيادة في المقاعد غير الدائمة في الوقت الحالي. وللأسف، فإن هذا الاقتراح يقع رهينة لعناد بعض الوفود التي ربما تكون لديها خطة مختلفة.

إن زيادة عدد المقاعد الانتخابية بمقدار خمسة أو ستة مقاعد من شأنها أن تخفف، بسرعة وبشكل كبير، المشكلة الخطيرة الخاصة بالتمثيل دون المستوى الواجب، وغني عن البيان، أن المقاعد الانتخابية الجديدة ينبغي أن تُخصص أولا للمناطق الممثلة تمثيلا أقل من المستوى الواجب في المجلس في الوقت الحاضر. وعلى سبيل المثال، أفريقيا، أكبر مجموعة جغرافية بين مجموعتنا، يمكنها أن تعتمد في آخر الأمر على مقعد انتخابي واحد لكل مجموعة من مجموعاتها دون الإقليمية الخمس. ويمكن تحقيق نفس المصلحة لآسيا، وكذلك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهذا، بطبيعة الحال، افتراض واحد فقط من افتراضات كثيرة، ولكنه افتراض ربما من الجدير أن يبدأ النظر فيه بطريقة جادة بعد سنوات عقيمة كثيرة.

أود أن أدلي ببضع تعليقات بشأن حق النقض المثير للاعتراض. لقد أبرزت الأحداث التي وقعت في

لا نزال ملتزمين التزاماً قوياً بإصلاح مجلس الأمن. وفي معرض مناقشاتنا، اضطررت في بعض الأحيان إلى الإعراب عن اختلافي في الرأي، حتى مع بعض من أقرب شركائنا وحلفائنا التقليديين. ولكن هناك نقطة واحدة يجب أن تكون واضحة، ألا وهي أنني مثلت دائماً وبأمانة، من هذا المنبر، وأمام أعضاء هذه الجمعية العالمية، موقف الحكومة الإيطالية، التي تتمتع بدعم البرلمان الإيطالي والرأي العام الإيطالي. وإيطاليا ستواصل النضال من أجل الديمقراطية، اقتناعاً منها بأن الديمقراطية ضرورية، ومعقولة، ويمكن تحقيقها سياسياً في الأمم المتحدة، ليس لصالح بلادي فحسب، بل لصالح أوروبا والمجتمع الدولي بأسره أيضاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٥.

ولا شك أنه يتعين علينا القيام بعمل لإعادة الثقة في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. ولكن لا بد أن يواكب هذا العمل تيار التاريخ، الذي يبتعد بانتظام عن حكم القلة ويتجه إلى الديمقراطية، ويبتعد عن الامتيازات ويتجه إلى المساواة وسيادة القانون. وينبغي ألا نرتكب في أية مرحلة خطأ التحرك ضد تيار التاريخ. وكما قال الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، في رسالة وجهها مؤخراً إلى رابطة الأمم المتحدة بالولايات المتحدة الأمريكية، "إن الديمقراطية تنتشر في كافة أنحاء العالم". والعالم ممثل هنا في الأمم المتحدة.

وإيطاليا، من جانبها، ستواصل بصلاية معارضة أية محاولات مضادة للديمقراطية والتمثيل العادل، والشفافية، والفعالية. وعلى أساس هذه المبادئ، فإننا